جامعة مولود معمري – تيزي وزو –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على أمن الدول الأورومغاربية بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة في إطار استكمال شهادة الماستر.

تخصص دراسات متوسطية

اعداد الطالبتين :

-عشوش سيلية

-مزارة نديرة

إشراف الأستاذ:

مزياني لطفي

أعضاء لجنة المناقشة :

أ/د. سيد احمد كبير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ..... رئيسا

أ/ لطفي مزياني، جامعة ملود معمري، تيزي وزو .....مشرفا ومقررا

أ/ أسماء بن مشيرح، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ..... ممتحنا

السنة الجامعية : 2017/2016

كلمة شكر

الحمد لله ونشكر الله الذي ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة

نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ "**مزياني لطفي**"

على كل التوجيهات والإرشادات والنصائح التي قدمها لنا

فله منّا كل التقدير والامتنان

كما نوجه كامل التقدير لأعضاء لجنة المناقشة

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز.

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي.

إلى كل من كان لي سندا ومعينا على تحقيق طموحاتي وإنجاز عملي وكل زملائي في الجامعة

وإلى كل طالب علم.

عشوش سيلية

إهداء

إلى التي حملتني وهنًا على وهن، أمي الغالية حفظها الله.

إلى أبي وإخوتي الذين أعانوني

كما اهدي هذا العمل إلى عائلتي الكريمة : دليلة، سعيد، ....

إلى جميع زملائي في الجامعة: لويزة، ليلة، ديهية، وكل زميلاتي

إلى أساتذتي الكرام وشكر خاص للأستاذ عكسة عبد الرحمان الذي قام بمساندتنا

وكل من ساندني ووقف بجانبي في هذا المشوار

مزارة نديرة

الملخص:

إن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ولدت في الكثير من الدول والأقاليم شعورا باللاأمن واللااستقرار، ومن بين هذه الأقاليم حوض البحر الأبيض المتوسط الذي تربط ضفتيه بين دول متقدمة في الشمال ودول متخلفة في الجنوب، فالمتوسط يطرح ثنائية متقابلة متناقضة، من جهة ترسيخ التكتل المكون من دول متقدمة، ومن جهة أخرى تكريس تهميش الدول المتخلفة، إلا أن طبيعة التهديدات ليست نتاج أو خطر عسكري واضح المعالم، بل هي تحديات تبدو متنوعة ومختلفة من حيث المظهر والشكل، وتشترك من حيث مصدرها، متمثلة في تحديات اجتماعية، اقتصادية بالدرجة الأولى وليست عسكرية تقنية بحتة، ولعل من ابرزها الهجرة غير الشرعية، الارهاب الدولي، الجريمة المنظمة... ما استدعى بالدول الأوروبية بإعادة النظر في علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وذلك في محاولة للحد من خطر هذه التحديات.

Abstract :

The transformations that followed the end of the Cold War, was born in a lot of countries and regions a sense by insecurity and lack of instability, and among the regions of the Mediterranean basin, which connects its banks among the advanced countries in the north and the underdeveloped countries of the South, Valmtost poses bilateral opposite contradictory, on the one hand consolidate the bloc of developed countries, and on the other hand, devote marginalization of the underdeveloped countries, but the nature of the threats is not the product or the military threat of a clearly defined, they are challenges seem diverse and different in terms of appearance and shape, and share in terms of source, represented in the social challenges, economic primarily, not a military purely technical, and perhaps the most prominent of illegal immigration, international terrorism, organized crime ... what summoned European countries to reconsider their relations with the West and South countries of the Mediterranean, and in an attempt to reduce the risk of these challenges.

الخطة

مقدمة

الفصل الأول

مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الأول: ماهية الأمن: خصائصه، أبعاده ومستوياته

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: خصائص الأمن وأبعاده

المطلب الثالث: المستويات المتعددة للأمن

المبحث الثاني: تطور الأمن في منظورات العلاقات الدولية من الأمن الصلب إلى الأمن اللّين.

المطلب الأول: الأمن حسب النظريات التقليدية الليبرالية والواقعية

المطلب الثاني: الأمن حسب النظرية البنائية

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاڤن

الفصل الثاني

تحول واتساع مدركات التهديد الأمني بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: الإرهاب والتحدي الأمني بين ضفتي شمال وجنوب المتوسط

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب وأسبابه

المطلب الثاني: أنواع ووسائل الإرهاب

المطلب الثالث: المنظور الأوروبي و دول المغرب العربي لمدى تأثير الإرهاب للأمن وإستقرار منطقة المتوسط

المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة

المطلب الأول: مفهوم الهجرة الدولية

المطلب الثالث: النظرة الأوروبية والمغاربية لطبيعة تهديد الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: طبيعة تأثير الجريمة المنظمة على أمن دول شمال و جنوب المتوسط

المطلب الثاني: أنواع وخصائص الجريمة المنظمة

الفصل الثالث

استراتجيات مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة الاوروومغاربية

المبحث الأول: استراتيجيات الاتحاد الاوروبي في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة الأورو مغاربية

المطلب الأول: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة

المبحث الثاني: استراتيجيات الدول المغاربية في مكافحة التهديدات الامنية الجديدة

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمنية والسياسية

المطلب الثاني: الاستراتيجية القضائية والقانونية

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات كبرى أثرت في السياسة الدولية، فلقد مست (تلك التحولات) في جانبها الفكري بروز نظريات وأفكار جديدة حاولت تفسير المتغيرات الدولية بقالب منهجي وأسلوب علمي حديث، كما واكب ذلك التطور ظهور تحديات وتهديدات كبرى، اصطبغت بطابع دولي (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)، واعتبرت من أهم الظواهر الأمنية بعد الحرب الباردة (الولايات المتحدة الامريكية).

ومن جهة أخرى شكّل الحوض المتوسطي قديما ومؤخرا أهم فاصل استراتيجي بين تكتل غربي أوروبي ودول مغاربية، فبضفتيه الشمالية والجنوبية كان ولا يزال أهم فضاء للتبادل التجاري والتنقل البشري إلى أن أصبح مسرحا لتقاسم المشكلات والمعضلات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية بأعبعادها الأمنية والسياسية.

كما اعتبرت المسألة الأمنية من جهة ثالثة خاصة بعد تحولات الحرب الباردة من أإهم القضايا التي شغلت الفكر الأكاديمي والاستراتيجي الدولي، فلا يزال البحث حثيثا ومتواصلا على أنجح وسيلة تمكن الدول من ضمان استقرارها الداخلي وأمن الدول المحيطة بها وهذا وصولا إلى تحقيق الأمن الدولي.

فهو من أكثر أقاليم العالم تأثرا بنمو العنف وهو ما يؤثر بشكل سلبي على العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وهو يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وعلى رأسها الدول الأورو مغاربية.

مبررات اختيار الموضوع:

مما لاشك فيه أن لكل باحث أسباب ودوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية:

- يعتبر هذا الموضوع من بين أهم المواضيع التي تدرس في السنوات الأخيرة كون التهديدات الأمنية.
- وكذلك كون الفضاء المتوسطي متعدد من حيث القضايا الأمنية (كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة وانتشار الدمار الشامل، ظاهرة الإرهاب... الخ).
- كما أن ضفتي الحوض المتوسط الجنوبية والشمالية من أبرز المناطق التي تعرف اختلالات على مختلف الأصعدة (أمنية، سياسية، اقتصادية...).

ب- الأسباب الذاتية:

- تم اختيار هذا الموضوع كونه ذات أهمية في العالم خاصة الإقليم المتوسطي، وكذا الرغبة في تعمق في هذا الموضوع الذي يندرج في عدة مجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية.... الخ.

- وأن توفر هذا الهدف هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها، ومصدر هذا الأخير هو الحرص على تناول المواضيع ذات الارتباط بواقع الوطن والدول المجاورة له، من أجل الوقوف على إشكاليات البحث عن أجوبة يمكن المساهمة بها لتدليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

انطلاقا من المعطيات السابقة نقدم الإشكالية التالية :

كيف أثرت التهديدات الأمنية الجديدة على أمن الدول الاورومغاربية؟

وتتفرع الإشكالية إلى أسئلة فرعية؟

- ما طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة؟
- هل شكلت التهديدات الأمنية الجديدة عامل لا استقرار للدول الأورومغاربية؟
- ماهي السياسات المقترحة من الطرفين للحد من مخاطر التهديدات الأمنية؟

الفرضيات:

- يتغير مفهوم الأمن بتغير التهديدات الأمنية.
- ظهور التهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة ساهم في عدم استقرار الدول الاورومغاربية.
- غياب استراتيجية أمنية مشتركة ساهم في تراجع العلاقات الأورومغاربية.

الإطار الزماني والمكاني:

أ- **الاطار المكاني:** حاولنا أن نحصر دراستنا في منطقة الأورومغاربية، حيث نحاول من خلال موضوعنا أن نتحدث عن مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة الأورومغاربية، ومحاولة إبراز مكانة وأهمية هذه المنطقة في السياسات ومشاريع الدول الأورو مغاربية.

ب-الاطار الزماني: تنحصر الفترة الزمانية المدروسة بعد الحرب الباردة وتمتد إلى غاية 2016.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية البحث في موضوع التهديدات الأمنية الجديدة في جانبين، تعلق الأول بالجانب العلمي الذي يشمل المجال النظري للبحث، أما الثاني فهو يتعلق بالجانب العملي والذي يتمحور حول الحيز التطبيقي له.

أ- الأهمية العلمية:

- رغم تعدد البحوث العلمية وكثرة المناقشات حول قضايا الأمن، إلا أن الدراسات حول التهديدات الأمنية الجديدة تكاد تتقدم، وأن وجدت فعادة ما تنصب عليها كمشكلة اجتماعية وليس كموضوع من مواضيع العلاقات الدولية، وكذا كون هذه التهديدات من الوضع المعاش حاليا. فإن الدراسات عليها مازال فقيرة (فهي تفتقر من الدراسات حولها).

ب- الأهمية العملية:

- تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يندرج ضمن الدراسات والقضايا السياسية الدولية التي برزت أهميتها في السياسة العالمية، ويعتبر الأمن أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها.
- فهم واقع المغرب العربي في السياسة الدولية خاصة وأنه يكتسي أهمية جيو إستراتيجية فاعلة، ومحاولة فهم مستقبله في ظل التهديدات الجديدة.
- فهم التطور الحاصل في مسار العلاقات الأورومغاربية من ناحية الجانب الأمني، ومدى فاعلية العلاقة وواقعها في تحقيق الأمن المتبادل.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

أولا: إلقاء الضوء على مفهوم الأمن وما يتصل بها من مفاهيم أخرى.

ثانيا: الوقوف على أهم التهديدات الأمنية الجديدة، ومعرفة واقعها وأسبابها.

ثالثا: الوصول إلى فهم تأثير هذه التهديدات على أمن الدول الأورومغاربية.

- دراسة وإبراز مدى خصوصية المنطقة الأورو-مغاربية بكل ظروفها الداخلية والإقليمية والدولية والتي لها انعكاسات عالمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية الجديدة.

الإطار المنهجي للدراسة:

قصد إعطاء لصبعغة العلمية والأكاديمية للدراسة استوجب الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استخدام أكثر من منهج واحد، وهذا في محاولة الوصول إلى نتائج علمية دقيقة:

1. **المنهجي التاريخي:** لقد استخدم في استعراض مختلف التطورات والمحطات التاريخية، خاصة بعد الحرب الباردة، وكذا في تحليل الظاهرة (التهديدات الأمنية) بتعاقبها وفق خطوات محددة ترتكز على المصادر التاريخية
2. **المنهج المقارن:** وقد تم الاعتماد عليه خاصة في المقارنة بين مفهوم الأمن في جانبه التقليدي ومفهومه الشامل المتعدد الأبعاد.
3. **منهج دراسة الحالة:** دراسة الحالة الامنية لمنطقة الأورومغاربية وتأثير التهديدات الأمنية عليها

الفصل الأول

مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين بفعل التحولات المهمة التي عرفتها معظم الدول سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض.

فالتحولات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة مسّت العديد من المتغيرات المحددة لشكل المنظومة الدولية وكذا ترتيب القوى فيها، وانعكس ذلك على الأمن القومي للدول، ولم تعد تهديدات الأمن مقتصرة على الجانب العسكري فقط، بل أصبحت التهديدات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية أكثر حضورا وهو ما سنتطرق إليه خلال هذا الفصل .من خلال البحث عن ماهية الأمن وأهميته في الفكر والممارسة السياسية والإنسانية.

المبحث الأول: ماهية الأمن: خصائصه، أبعاده ومستوياته.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

أ- لغة:

من فعل "أمن" ومن "الأمان" والأمانة، ويقول الشخص أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري «أي ضمنته ضد الخوف، واصل الأمن في اللغة طمأنينة النفس وزوال الخوف» وفي القرآن الكريم: «وآمنهم من خوف»[1].

والآمن من طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو مرتبط بالإنسان وهو الحاجة الأولى والمطلب الدائم له، واشتقت كلمة الأمن من الكلمة اللاتينية (Securitas/Securus) وهي كلمة مركبة من: "Sine" و"Cura" وتعني "دون" "Witahnt"، و"Cura" أو "Curio" وتعني "الخوف" "Troubling" أو الألم "Pain" أو القلق "Anxietry" أو الحزن " Sorrow and grief" ... الخ. وبذلك تكون كلمة "Securitas" الحرية والتحرر من الخوف والقلق والألم والحزن وغيرها[2].

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللّغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها، زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

---

[1]- صباح محمود محمد، **الأمن الإسلامي، دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مركز الدراسات والبحوث العلمي، ط1، 1993، ص 07.

[2]- صليحة كبابي، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة، عدد 38، (2012)، ص 229- 230.

ب- اصطلاحا:

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا أنه أخذ أبعادًا أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة[1]:

- فحسب دائرة المعارف البريطانية هو: «حماية الأمة من خطر القهر على يد أجنبية»[2].
- ويقدم هنري كسنجر تعريف للأمن بأنه «أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء»[3].

Arnold Wolfers يقول في مقال له نشر في عام 1952 بعنوان « National Security as ambiguous Simple»، حيث يقول أنه في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس من هذه القيم[4].

---

[1]- وهيبة تيباني ، **الأمن المتوسط في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014)، ص 19.

[2]- صليحة كبابي، ، المرجع السابق، ص 231.

[3]- وهيبة تيباني ، نفس المرجع ، ص 20.

[4]- عادل ذقاغ، **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة**، دفاتر السياسة والقانون جامعة ، باتنة (الجزائر) ، العدد 5 (جوان، 2011،) ص 103.

ريتشار أولمان في عام 1983 وفي مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن "Redefining Security" حاول وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه: «نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما أو تهدد بشكل كبير بتصنيف مجال الخيارات السياسية المتاحة لذا حكومة دولة ماأو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص، جماعات، شركات) داخل الدولة»[1].

ونظرًا إلى ما سبق فإن أولمان يرى: «بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل قضايا البيئة ونضوب الموارد ويتضح مما سبق أن أولمان حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات»[2].

أما روبرت ماكنمار Robert Macnamar، أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: «لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى للتنمية». فالأمن في نظر ماكنمار، هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن[3].

---

[1]– أمينة دير، **حالة أثر التهديدات البيئية على واقع الأمني الإنساني في إفريقيا – دراسة – دول القرن الإفريقي**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية –تخصص علاقات دولية – جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013– 2014)، ص 12.

[2]– أمينة دير، نفس المرجع، ص 12.

[3]– وهيبة تيباني ، مرجع سابق، ص 20.

يعتبر باري بوزانBarry Buzan لمفهوم الأمن أكثر التعاريف تداولاً خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرف الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد فحسب بوزان فإن حالة الأمن تتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد ويضيف كذلك أن الأمن القومي «هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفة. ومن هذا التعريف يتبين لنا تأكيد بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها، يرى بوزان أن مفهوم الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل تتمثل في البدأ بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، انتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1].

تعريف Walter Lippman والتر ليبمان: إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب لهذه[2].

وقد تم تناول مفهوم الأمن من الناحية اللغوية في عدة دراسات ومعاجم لغوية عربية وغربية، واستقرت على أنه مرادف للطمأنينة ونقيض للخوف أو مساويا لإنتقاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر، فالمعاجم العربية تعرف الأمن بمعاني متعددة

[1]– أمينة دير، مرجع سابق، ص 13.

[2]– أحمد فريجة، لدمية فريجة، **الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع عشر،(جانفي 2016)، ص 159.

تعني سكوت القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار، وعدم الخوف كما تعني الكلمة الأمانة والصدق[1].

إن مفهوم الأمن في الإسلام مفهوم واسع إذ وردت كلمة الأمن في القرآن الكريم والسنة النبوية بصيغ متعددة تشير في مجملها إلى جميع أبعاد العملية الأمنية سواء كان ذلك في المعنى اللغويأو الإصطلاحي لكلمة (أمن)، فقد وردت كلمة الأمن صراحة في قوله تعالى: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرُ مَن الأَمْن أَوْ الخَوفْ أَذَعُوا به...»[2].

وقوله تعالى: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسو إيمانهم بظلم أولئِكَ لَهُم الأمْنُ وهم مهْتَدُونَ﴾[3].

قال الله تعالى: ﴿الذين أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف﴾ (٤) وقال أيضا: «وإذا جاءهم أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أو الخَوْفَ أَذَاعُوا به والو رَدُّوه إلى الرَّسُول وإلى الأَمْر مِنهُمْ لَعَمَهُ الذِينَ يستنبطُونهُ مِنهُمْ وَلَو لا فَضْلُ الله عليكُمْ وَرَحْمَتُهْ لأتْبَعْتُمْ الشّيطان إنّ قليلاً» (١٣).[4]

الأمن هو حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية والوقائية والعقابية التي تدين بها الأمة ولا تتناقض أو تتعارض مع المصالح والمقاصد المعتبرة.

---

[1]–ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، عمان، الأردن، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص 17.

[2] – سورة النساء، الآية 83.

[3]– سورة الأنعام، الآية 82

[4]– أحمد ياسين، المرجع السابق، ص 16.

هو اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وماله وسائد حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده وخارجها، من العدو ومن غيره، ويكون ذلك وفق توجيه الإسلام وهدي الوحي ومراعاة الأخلاق والأعراف والمواثيق والعهود[1].

وتعني كلمة الأمن بشكل عام، كل التدابير التي يتبعها مجتمع معين أو مجموعة من المجتمعات الأمن الجماعي لحماية البقاء، من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية وتطوير القدرات بما يحمي المصالح القائمة ويعزز المصالح التي تسعى لتحقيقها، ويتمحور هذا المفهوم حول فكرة الدفاع عن البقاء ضد الأخطار الخارجية السياسية العسكرية والاقتصادية والبيئية وأيضا الداخلية، أو أية أخطار أخرى تهدد هذا البقاء وتمس المصالح القائمة أو تعوق تحسين شروطه والمصالح المترتبة عليه في المستقبل[2].

المطلب الثاني: خصائص الأمن وأبعاده.

الفرع الأول:

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي تتميز بها، تكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر، والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

---

[1]– العقيد محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، ٢٠١١، ص 13.

[2]– رواء زكي الطويل، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٣، ص 194.

أولا: البنية.

إن سعي الدولة إلى تحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفة كالمنظمات الدولية، قد يكون أمن دولة معنية ذات طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية، فأمن دولة ليس أمن الدول الأخرى[1]، أي أن الدولة تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرًا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عال جدا ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

ثانيا: الانعكاسات.

وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة لأن تهديد هذه الأخيرة تعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمن الدفاع عن قيم معينة[2]، أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل: الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه

[1]– خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الجديدة**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 1995)، ص 27.

[2]– أحمد الرشيدي وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2003، ص 03.

بمعنى بقاؤه، وفي نفس الوقت استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي وبزواله زالت تقريبا أفكاره وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الإنعكاسية (أمن الدولة، أمن قيمها ومصالحه).

ثالثا: الدينامكية.

يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتقسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا إيجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدًا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن صفة الركود والتوقف[1].

فالأمن ظاهرة تتغير وتماشي والتطورات الدولية، فهو قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، ولكن الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أجدت إلى تغيير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا، أو اقتصادياأو اجتماعيا الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الفرد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة ويبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تماما عم الجهود أي في حركية مستمرة.

الفرع الثاني: أبعاد الأمن.

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعة تشمل الكيان الاجتماعي

[1]– نفس المرجع، ص 14.

بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[1] فالأمن تسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيصها فيما يلي:[2]

البند الأول: البعد العسكري.

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن من خلال الحرب البادرة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي، أو حتى باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الو.م.أ لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشاملأو مكافحة الإرهاب[3].

---

[1]– تامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985، ص 26.

[2]– هربت برلون، نطاق التهديد غير العسكري، ترجمة: فادي حمود آخرون، من كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 120.

[3]– طارق رداف، **الاتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2002)، ص 14– 15.

فالبعد العسكري يتضمن مجمعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي: مثل الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة[1].

البند الثاني: البعد السياسي.

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، وفي إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرًا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

[1]– طارق ردا‌ف، المرجع نفسه، ص 15– 16.

أما فيما يتعلق بالسيادة، فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي[1]، لإعتبارات قانونية وأخرى سياسية والحفاظ أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعمالها بالشكل الذي يحتوي أهداف سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية[2].

البند الثالث: البعد الثقافي.

اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرن إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي عن ذاته، وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع أو ربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

[1]– طارق رداف، المرجع السابق، ص 16.

[2]– ممدوح شوقي، كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة، 1985، ص 67.

يتطلب هذا البدو وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الفرعية فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي التثاقف*، والتي تأخذ أشكالاً متعددة أهمها الحروب العرفية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود أحدهما بنفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن يهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة، وانفصال جزءا منها، ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال العلاقات الثقافية الدولية الذي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إلى هنتنغتون في أطروحته صراع الحضارات، حيث يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج توسيط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النهضة الثقافي السائد في المجتمع[1]، أي تهديد التجانس الاجتماعي

---

* – **التثاقف:** كثرة الثقافات داخل المجتمع واختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الإنسجام على ودود فكرة واحد يساعدها على التلاحم ويساهم في تحقيق الأمن.

[1] – محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي في الأمن القومي العربي**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي،1996، ص 17.

والثقافي، ومنه نتيجة إتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات والتقاليد والثقافات.

أنواع الأمن.

أ- الأمن القومي:

إن الباحثين العرب يترجمون كلمة "National" من الانجليزية أو الفرنسية إلى كلمة قومي، يعني أنهم يستعملون هذا المصطلح من أجل التعبير عن بعد فوق وطني للظواهر حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة "الأمن القومي" للدلالة على مفهوم الأمن الجماعي (كأمن الدول العربية مجتمعة)، وهذا قد يتسبب في الخلط بين المصطلحات لذلك تم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة "National" بالانجليزية والفرنسية[1].

يفيد الأمن القومي المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية من أي اعتداء خارجي[2].

إن مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، بدءا من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[3].

[1]- أحمد ياسين، مرجع سابق، ص 18.

[2]- محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص 14.

[3]- أحمد ياسين، مرجع سابق، ص 18.

وبالنسبة للموسوعة السياسية، فعرفت الأمن القومي على أنه «ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط أجنبية أو إنهيار داخلي»[1].

أما أمين هويدي يعرفه أنه عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة[2].

ويقصد به أمن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها.

يرى هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق الأمن القومي على أنه التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين اعتبر في كتابه "جوهر الأمن" أن الأمن القومي يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وأن الأمن القومي الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء

[1]–وهيبة، تيباني مرجع سابق، ص 40.

[2]أعمر أحمد قدور، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994، ص 189.

الفرصة لتنمية تلك القدرات لتنمية حقيقية في جميع المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل[1].

ب- الأمن الإقليمي:

ترجع فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، كما اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكان من أبرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثانية رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في حين كان دعاة العالمية دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب[2].

فظهر الأمن الإقليمي «في المناطق الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة»[3].

يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح ولأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفت اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة

---

[1]- نزار مؤيد جزان، **محاضرات في الأمن القومي العربي**، ص 05.

[2]- أحمد ياسين، مرجع سابق، ص 21.

[3]- خالد معمري جندي، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007- 2008)، ص 30.

الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المضلة الأمريكية وهي الأخرى من أجل مصالح معينة[1].

فالأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي فاستخدام باري بوزان مصطلح المجمع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم حيث اعتبره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية في نطاق الإقليم، حيث اعتبره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض[2].

والأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق

[1]– قريب بلال، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات، الرهانات**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010– 2011)، ص 30.

[2]– سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (صيف 2008)، ص 11.

أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام[1].

ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني، وعلى هذا فإن مصطلح "المجمع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية[2].

جـ- الأمن الإنساني:

أ- لغة:

يعني الإطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير، وبالله ومنه جاء الإيمان، وقد تغير مفهوم الأمن وتعقد بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية، فيعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي، حيث تعددت الفواعل على الساحة العالمية كما تنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة، مما يستلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة فظهر الأمن الإنساني[3].

نجد له تعريف أنه أمن الإنسان من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة

[1]- أحمد ياسين، مرجع سابق، ص22.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 11.

[3]- محمد المهدي شنين، **تحولات مفهوم الأمن الإنساني**، الأحد 10 يوليو 2010، ص 01.

(الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته.

ب- اصطلاحًا:

يعتبر طرح الأمن الإنساني من الطرقات الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد برز في التقرير الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية 1994 وركز على صون كرامة البشرية وكرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية، ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الراشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون وانعدام التهديد والخوف بجميع أشكاله المختلفة[1].

الأمن الإنساني حسب ما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لعام 1994 هو يضم جانبين من الجوانب الرئيسية أولاً يعني السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، وثانيا يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء المنازل أو في العمل أو في المجتمعات[2].

عرف الأمن الإنساني من طرف وزير الخارجية الكندية ليود أكزورني LIOYD Axworny إلى تعريف الأمن الإنساني على أنه يعني حماية الأفراد من التهديدات سواء

[1] ناصر عامر، **الإنفجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 03، 2012/ 2013)، ص

[1] -أمينة دير، مرجع سابق، ص 42.

كانت مرفوقة بالعنف أولا، فالأمر بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص المتعلقة بأمنهم وحتى حياتهم، وهذا يتجلى من خلال سلوك الحكومة الكندية وانخراطها في عمليات حماية المدنيين وعمليات دعم السلام والوقاية من النزاعات ودعم الحكم الراشد[1].

كما عرفها محبوب الحق وزير المالية الباكستانية والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة وعلى رأسها الأمراض، الإرهاب، والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق تنمية وإصلاح، بالمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكة حقيقية بين دول العالم كلها[2].

د- الأمن الدولي:

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة التحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطًا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من

[1]- سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعظلة التطبيق في العالم العربي**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد169، (2012،) ص 49.

[2]- خولة محي الدين يوسف، **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، قسم القانون الدولي**، كلية الحقوق، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني)2012)، ص 526.

خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به.

فمفهوم الأمن الدولي يتلخص في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من شقين شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان[1].

المطلب الثالث: المستويات المتعددة للأمن

أولاً: الأمن الفردي.

ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة وينعكس إيجابا على أمنها.

ثانيا: الأمن الوطني.

ويقصد أمن الدولة القصدية وقدرتها على الدفاع عن استغلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها.

ثالثا: الأمن الإقليمي.

وهو معنى واسع من المستويين المذكورين سابقا لأنه يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة "رقعة جغرافية معينة" بحيث يصبح أي تهديد

[1]– لخميسي شبيب، مرجع سابق، ص 20.

لإحداها تحديدا لجميع هذه الدول[1]، ويفترض لقيام هذا النوع من الأمن مجموعة من الشروط.

رابعا: الأمن.

ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيًا وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

خامسًا: الأمن الدولي.

وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمن المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[2].

[1]– أعمر قدور، مرجع سابق، ص 161.

[2]– زكريا حسين، **الأمن القومي**، استناد الدراسات الإستراتيجية، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية، مصر
http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amankaoumi.htm

المبحث الثاني: تطور الأمن في منظورات العلاقات الدولية من الأمن الصلب إلى الأمن اللّين.

المطلب الأول: الأمن حسب النظريات التقليدية الليبرالية والواقعية.

1- المقاربات التقليدية للأمن:

تتمثل أهم المقاربات الأمنية التقليدية، في المقاربة الليبرالية المؤسسية التي سنستعرض أهم إسهاماتها في موضوع الأمن ضمن المطلب الأول، ونتناول في المطلب الثاني المقاربة الواقعية التي هيمنت على جميع الخطابات الأكاديمية والدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة.

أ- المقاربة الليبرالية:

أن النظرية الليبرالية لم تتبلور كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي وطابعها المميز، لقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات: جون لوك، إيمانويل كانط، أدم سميث، وجون ستوارت ميل والمدرسة الليبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية على الرغم من غياب بناء نظري موحدا إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه ستيفن والت (S.Walt) بالعائلة الليبرالية.

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين يشمل العوامل: المؤسساتية، الاقتصادية الديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام[1].

وتضمنت الليبرالية اتجاهات ومبادئ لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن تلخيص أهم أفكار التصور الليبرالي الأمني في العناصر التالية: (ومن أهم المقاربات الليبرالية).

ب- مقاربة السلام الديمقراطية:

ظهرت مقاربة السلام الديمقراطية في ثمانينات القرن العشرين، وكانت الحجة المقدمة من قبل، أصحاب ضد الطرح هي أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وتستند أفكار نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق إيمانويل كانط (Kant) الذي يؤكد على ثلاثة عناصر:

- التمثيل الديمقراطي.
- التزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.
- الترابط العابر للحدود الوطنية.

[1]- وهيبة تيباني،مرجع سابق، ص 32.

ويعزز هذا الطرح إلى أن الحروب بين الديمقراطيات تعتبر نادرة، ناهيك على أن هذه الديمقراطيات تسوي نزاعتها من دون القوة أو التهديد باستعمالها على غرار الدول غير الديمقراطية[1].

بالعودة إلى افتراضات المنهج الليبرالي فإن الأمن الجماعي يعد بمثابة الرد على نظرية الأمن القومي، حيث يمكن اختصار المبدأ الأساسي الكامن وراء هذا المفهوم بالجملة التالية "الفرد في سبيل الجميع والجميع في سبيل الفرد" وهو بمثابة الآلية التي تسعى للحفاظ على السلام بين الدول[2].

وتؤكد الليبرالية على أهمية نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة وترابط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول وذلك لفتح الحدود، وهذا التدخل سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية المشتركة، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية للجميع[3].

ب- الواقعية:

لقد جاءت النظرية الواقعية كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عوامل القوة والحروب والنزاعات بتركيزها على الدولة كوحدة للتحليل لفهم سلوكيات الدولة، وتعتمد في دراستها لميدان العلاقات الدولية على العامل التاريخي، إذ ارتبطت نشأتها بجذور الباحثين الأمريكيين

[1]- ناصرعامر، مرجع سابق، ص 20.

[2]- مارتين غريفيش، تيري أوكلاهن، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مادة (الأمن الجماعي)**، دبي ،مركز الخليج للدراسات، 2007، ص 81.

[3]- وهيبة تيباني، مرجع سابق، ص 33.

خلال بداية الأربعينات تزامنا مع تخلي الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية على العنصر الأخلاقي وتوجه حبل اهتماماتها على المصلحة القومية[1].

ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالآتي:

الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقاتالدولية.و هي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

* النظام الدولي هو نظام فوضوي، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.
* تسعى الدولة إلى تطوير قدراتها العسكرية عن نفسها: وتوسيع نطاق سيطرتها أو التأثير على الآخرين وبالتالي والحرب لا يمكن تفاديها[2].
* وأن استعمال القوة هو سلوكية الدول تجاه بعضها البعض، غير أن المنظور الواقعي يركز على عنصر القوة العسكرية من أجل تحقيق الدول لمصالحها أو الدفاع عنها[3].

---

[1]– شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية، 2001– 2011**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2014– 2015)، ص 23.

[2]– منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 34– 33.

[3]– عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحربالباردة**، مجلة الفكر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،العدد الخامس، ص 127.

* ينطلق التصور الواقعي من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي هذه الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى، كما يقول كينيث والتز (K. Waltz)، في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والريح والقوة[1].

تقوم الوضعية على مفاهيم أساسية هي القوة والمصلحة الوطنية، وتدرس تأثيرهما في تحديد السياسة الخارجية، وترتكز على مفهوم ميزان القوى لإقامة السلام والإستقرار الدولي[2].

وتعتبر المصلحة الوطنية من أهم أولويات الدولة التي يأتي مبدأ البقاء على رأسها وعليه فالأمن هو الالتزام الأول، ويقول ديمون أرون «إنه في حالة الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية»[3].

ولقد نجحت الوضعية في تفسير قضية الأمن كميدان للسياسة الدولية، وهذا لربطها بمسألة القوة أو ما يعرف بالأمن الصلب (Hard security) وبالتالي فالأمن في المقام الأول هو أمن الدول وليس أمن الأشخاص والمجتمعات، الأمر الذي أنجز عنه حالة من العسكرة Militarisation في مناخي العلاقات الدولية.

---

[1]– منذر محمد، مرجع سابق، ص 34.

[2]– لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدولي العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة(1991– 2008م)**،(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2009)، ص 25.

[3]– وهيبةتيباني،مرجع سابق، ص 28.

وإن قوة وهيمنة النظرية الواقعية تتبع من مسألة حيوية البقاء بالنسبة للواقعية بأخذ دعاتها الأساسية، إلا وهو تجسيد القوانين السياسية الدولية وهي تبقى صحيحة عبر التاريخ والجغرافيا الذين تسلكهما الدولة الفاعل الوحيد في سياقها.

لقد ركزت الواقعية على الدولة (الفاعل الوحيد والأساسي)[1] ترى أن الدولة هي الفاعل الأساسي لدى عملية تفاعلية في العلاقات الدولية، فالدولة هي الفاعل الوحيد والعقلاني التي تتميز بالصداع الدائم.

لكي تضمن الدول بقاءها عليها حسب سبيكمان، أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادة هذه القوة، ولأن القوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض غمار الحرب فإن الدول تؤكد دائما على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية[2].

القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي، يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، فموضوع القوة حسب مورغانتو يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب، فالدولة في حالة بناء دائم لقوتها من أجل تشكيل سياسات القوة، ويعرف هاش مورغانتو القوة أنها «السيطرة على عقول وأعمال الآخرين»[3].

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية**، طرابلس، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، 1999، ص 65.

[2]– محمد منذر، **مبادئي في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002م، ص 34.

[3]– جيمس دورني، وروبرت بتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الوحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 61.

أما عند هوبز فتعتبر القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك متزايد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، أما العمود أو هو المواثيق لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان[1].

المطلب الثاني: الأمن حسب النظرية البنائية.

شهد حقل الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة محاولة توسيع مفهومه التقليدي (بقاء الدولة في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعل عقلاني ومحرك للعلاقات الأمنية) ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

تعود المطالبة بإعادة تعريف مكونات الأمن الوطني إلى أن التصورات والمؤسسات الحاكمة للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب أصبحت غير قابلة للتعامل مع الحقائق الجديدة للبيئة الأمنية وقد انبعث هذا النقاش التوسعي التعميقي من ثلاثة أسباب رئيسية:

- التأسيسات الواقعية الجديدة التي تضع حلقات الدراسات الأمنية وتحاول الهيمنة عليه.
- الحاجة الاستجابة للتحديات التي فرضها النظام الأمني بعد الحرب الباردة.
- الشغف المستمر لتحديث الحقل وجعله متوائما والانشغالات المعاصرة[2].

[1]– المرجع نفسه، ص 62.

[2]– حلال أمينة، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2013– 2014)، ص 58.

أ- النظرية النقدية:

لقد شكل واقع ما بعد الحرب الباردة نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية.والاتصالات إلى جانب تقليص الحدود بين الدول كما تزامن مع هذه التحولات ظهور تهديدات جديدة لمسألة الأمن.

هذا فضلا تنامي ظواهر العولمة وتحول طبيعة الصراعات ذاتها فمعظمها أصبحت مصادر التهديد الأساسية للدول من داخلها كالنزاعات المسلحة في إفريقيا مثل الصومال روالندا التي لعبت فيها عوامل العرق والدين والأقليات والسياسيات الداخلية عاملا مهما. جعل من المنظور الواقعي عير كافي لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة فكانت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع طبيعة هذه التهديدات الجديدة. مما استلزم إعادة النظر في الأداة الأساسية لتحليل الأمن. (موضوعه المرجعي)[1]، أي ضرورة إعادة النظر في التصورات النظرية للأمن. وهي المرحلة التي وصفها **ستيفن وولت** بـ "مرحلة النهضة للدراسات الأمنية"[2].

وبغض النظر عن أعمال باري بوزان (المدرسة الواقيعة) كأول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي إلى حقل الدراسات الأمنية. فإن أكثر إسهامات المدرسة النقدية تمثلت في

---

[1]- شكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنظمة المغاربية، 2001- 2011**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة الجزائر، 2014- 2015)، ص 25.

[2]- تاكايوكيباما مورا، **مفهوم الأمن في نضرات العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زقاع على الموقع الإلكتروني:
http://www.politics-ar.com/ade/zeggagh/secpt.htm/....

تحليلات أحد روادها **ويفر** من خلال تطويره لمفهوم الأمن الاجتماعي الذي شكل قطيعة مع الدراسات التقليدية باقتراحه مرجعية جديدة للأمن أي نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية ككل وهي من أبرز التحولات المفهومية للأمن وفقا للنظرية النقدية كمفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب[1] أي أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان .. "الأمن البشري" و..."الأمن العالمي الشامل".... وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية.

فبالنسبة لمفهوم الأمن البشري يعود سبب ذلك إلى تراجع دور الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة إضافة إلى تدفقات الهجرة إلى الدول المتطورة والتي تؤدي إلى خلق توترات اجتماعية[2].

أما مفهوم الأمن العالمي للأمن فيشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان، أي النظر إلى الحرب. الفقر الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد الطبيعية كتهديد ضد أمن الفرد أو البشر على المستوى العالمي[3].

---

[1]– شاكر قويدر، مرجع سابق، ص 25.

[2]–Carolina Aguirre 333 Echeverri, the concept of security and the visibility of global governance 33 journal of international lqz.vol1,01;January–june 2010,Colombia, USA, P 64. In: http://www.eafit.edu.co/revistas/ejil/documents/ejil–juin– 2010/Articulo–5–revista–1–vol–1.pdf.

[3]– تاكايوكي ياما مورا، **مفهوم الأمن في نظرات العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زقاع، على موقع الأنترنت: http://www.politics–ar.com/adelzeggagh/secpt.html.

فالنقدية (Criticalthéorycs) هي مقاربة تقوم على معارضة النظريات القديمة وتعرض حلول معيارية مهمة، وترى أنه بالرغم مما يبدو على منظري الواقعية الجديدة من ارتياح لتطور المفهوم الأمني، مازال البعض من النقديين يرون أن النظرية الأمنية لم تأخذ حظها من التطور المطلوب[1].

ومنه فإن النظرية النقدية تسعى إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، وتقوية المنظمات المدافعة على حقوق الإنسان والتنمية، وذلك بإعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن من جهة، وتحديد وضع الفرد، حيث أن التهديدات ضد حريته أو انعتاقه في قلب السياسات الأمنية من جهة ثانية، إضافة إلى تحويل الدور التقليدي للقوات المسلحة والاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين.

فالأهم بالنسبة للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت يكمن في الأشغال بفهم السمات المركزية للمجتمع المعاصر بفهم تطوراته الاجتماعية والتاريخية واقتفاء تناقضاته في الحاضر ما يمكن من احتمال تجاوز المجتمع المعاصر للأمراض المبينة ولأشكال الهيمنة داخله[2].

[1]– محسن عبد العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، ١٤٣٢– ٢٠١١م، ص ٢٩.

[3]– قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، 1431هـ– 2010م)، ص 143.

فتهدف النظرية النقدية إلى إعادة خلق العلاقات الدولية في توجه أكثر أخلاقي وشامل، لتمكين الفرد من التحرر مما يهدده مدرجة الدراسات الضرورية للأبعاد الاجتماعية والثقافية والمحتوى التاريخي، إذ يعد كل بناء العالم السياسي نتائج تقاطع هذه الأبعاد وليس تجريدا فلسفيا[1].

كما تسعى لها الدراسات الأمنية لمدرسة أبر يستويث بخلفيتها الفلسفية إلى تطوير ما أسماه بوث بـ "علم أخلاق عالمي" كبديل للنظرية الأمنية التقليدية التي تنبع من علم كئيب للعلاقات الدولية، وفي هذا السياق يرى واين جونر أن دراسات الأمن النقدية عبارة عن "محاولة لتطوير فهم موجه عبر الانعتاق من أجل تنظير وممارسة الأمن" ومن ثم فإن الدراسات الأمنية النقدية حسب هذه الخلفية تعتبر فقط البداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى من أجل الترويج "الإنسانية أكثر إنسانية"[2].

ويرى النقديون أن الدولة غير قادرة على ضمان الأمن بالمعنى السابق (انعتاق)، بل الأدهى من هذا قد يكون هي في حد ذاتها مصدرًا لتهديد ولا أمن الأفراد وعائقا أمام انعتاقهم، فدخول الدولة في حروب، الجور والاستبداد السياسيان اللذان تمارسهما دولة شمولية أو تسلطية، العجز التنموي وعن تحقيق الاكتفاء الذاتي وفشل الدولة في مواجهة

[1]– فريدةحموم، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**،(ملخص مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2003/ 2004)، ص 31.

[2]– سيد أحمد فوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2012، ص 30.

الجريمة، هي عينات من الحالات التي تكون فيها الدولة مصدرًا للأمن الأفراد بموجب المقاربة النقدية للأمن[1].

ب- البنائية Construction:

برزت البناية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين (1989) ومن أبرز دعاة البنائية، بيتر كاتزنشتاين Peter Hartenstein، فريدريك كراتوشويل Fredrick Kartachwil، نيكولاس أوناف Nicolas Onuf الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه: "عالم من صنعنا" "Word of ourmaking"[2].

وقد عرفت هذه الفترة مقاربات جديدة في نظريات العلاقات الدولية رافضة عقلانية فرضاتالنيو واقعية والنيو ليبرالية، ومن بينها أيضا النظرية النقدية والنسوية بالإضافة إلى ما بعد الحداثة، وتبرز البنائية[3]، جاءت كبديل عن الاتجاهات النظرية التقليدية الوضعية لمرحلة الحرب الباردة، وهي تحاول أن تربط بين الأبعاد المادية، والذاتية والتذاتاتية في العلاقات الدولية، باعتبارها علاقات إنسانية بالدرجة الأولى، وتتجلى أهمية البنائية في مواقفها

---

[1]- حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011)، ص 14.

[2]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1 ،2007م، ص 322- 323.

[3]- عيسات فضيلة، **الأمن الإنساني في السياسات الخارجية الكندية بين الخطاب والواقع (1996- 2010)**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011)، ص 179.

الإبستمولووجية الأونطولوجية والمعيارية الوسطية، إذ تتمثل تصورا وسطيا توفيقيا بين الاتجاهات النظرية الوضعية (التفسيرية) والنظريات المابعد وضعية (التكوينية)، فهي وضعية في تركيزها على التفسير العلمي، وهي ما بعد وضعية في تركيزها على التذاتاتية[1].

حيث لم ترفض كليا بعض الفرضيات السابقة عكس التهديميين، وحاولت أن تدخل أبعادا وعوامل جديدة أهملت سابقا وبينت أن هذه العوامل كانت أحد أهم أسباب تراجع الاتحاد السوفياتي وبالتالي نهاية الحرب الباردة وهذا ما فشلت في توقعه المقاربات السابقة[2].

ففي الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية بحتة (الواقعية) أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين المحلي والدولي (الدولية الليبرالية). بل تتعدى ذلك لتركز على تأثير الأفكار وعلى البعد الاجتماعي والتذاتاني للسياسة العالمية[3] بالإضافة إلى أهمية البنى المعيارية ودور الهوية في تكوين المصالح والأفعال، فالمصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية، كما يولي أصحاب هذا النهج أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح[4].

---

[1]– جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص 329.

[2]– ريمون حداد، **العلاقات الدولية (نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية)**، بيروت، دار الحقيقية، 2000، ص 65.

[3]– قسوم سليم،مرجع سابق، ص 126.

[4]– عيسات فضيلة، **المن الإنساني في السياسة الخارجية الكندية بين الخطاب والواقع، 1996– 2010**، ص 79.

فالدول يمكن أن تصبح منتظمة ضمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تفهم بشكل صحيح على أنها جماعة، ففي بعض الأوقات، تقيم جماعة الدول هذه علاقات سلمية ما يمكنها من تشكيل جماعة أمنية وأحيانا أخرى، فالجماعات الأمنية هي تطورات نادرة نسبيا، ومع ذلك فوجودها قد غيب مفهميًا بسبب هيمنة لنظريات الواقعية على الأمن الدولي[1].

يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين[2].

حسب ووندت Wendt هي منهج للعلاقات الدولية يفترض أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

– تذاتاتية البنى الأساسية لنظام القائم على الدول Inter Subjectivity.

– تشعل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام ومن خلال التصور الذي قدمه واندت فإن البنائية تنظر إلى بنية النظام الدولي بنية اجتماعية باعتبارها أن الوحدات الأساسية المشكلة له تبنى على أساس التفاعلات

[1]– قسوم سليم، مرجع سابق، ص 136.

[2]– خالد المصري، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، المجلد 30، العدد الثاني (2014)، ص 317.

الاجتماعية المستمرة التي تؤدي إلى سلوكات غير مستقلة في الغالب فهي تعبير عن مصلحة اجتماعية لذلك بنظر البنائيون بمنظار سوسيولوجي للدولة على عكس الواقعيون حتى لو اشتركوا في أن الدولة هي الفاعل الأساسي، والسمة السياسية الدولية هي الفوضى والهدف هو البقاء والسلوك الدولي عقلاني ومحددات سلوك الدول هو الغش وانعدام الثقة.

ويرتكز ووندت "Wendt" على البنية والمسار المؤدي لتكوين الهويات فالبنية عبارة عن مصادر مادية بالإضافة إلى مجموعة القواعد والمعايير والأفكار والخطابات وتفاعلات المؤسسات ويبرز المشار كمصدر محدد لكيفية التفاعل عبر عمليات اجتماعية وتاريخية ويؤكد ووندت على أن البنية ليس لها وجود ولا القدرة السببية خارج المسارات، حيث يظهر البنائيون كيف أن خلق مؤسسات دولية جديدة يساهم في مسار إدخال المعايير التي تقود الدول إلى إعادة التفكير في هوياتهم ومصالحهم[1].

حيث أن الهوية تعتبر أيضا رؤية لأدوار الدولة التي تلعبها في السياسة الدولية فإنه وحسب دافيد كامبل "David Cambell" وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية، فمن جهة الزعماء يستظهرون دائما الهوية الوطنية لدى شرعية قراراتهم وأفعالهم ومن جهة أخرى فإن السياسة الخارجية تساهم في حماية الهوية بعبارة التضاد "نحن –هم" حيث تستعمل هنا الخطابات لإظهار خطر التهديدات.

[1]– ريمون حداد، **العلاقات الدولية، (نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية)**، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص 54.

حسب البنائيين فإن الفاعلين يتخذون القرارات على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية والتاريخية بالإضافة إلى عوامل المؤسسات، وهكذا فإن السلوكيات الناتجة تعتبر متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير والهويات، حيث هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف الأهداف ومصالح الأطراف بتوجيهها لصانعي القرار، ويعتبر القانون الدولي والمعاهدات الدولية وغيرها من الإعراف الدولية أحداهم مرتكزات المعابير[1].

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاڤن.

نشأة مدرسة كوبنهاڤن في مرحلة "النهضة" في الدراسات الأمنية وطورت برنامج بحث يهدف إلى صياغة مفاهيم قديمة وأخرى جديدة من خلال استخدام تقنيات إمبريقية (تجريبية تكون مبنية على الملاحظة والتجربة)، اهتمت بمفهوم الأمن والمسار المرتبط باستخدامه وتبنت شكلا من البنائية الاجتماعية (Constructive Social) بجذور وتعود إلى الواقعية[2].

قبل التطرق إلى مدرسة كوبنهاڤن لابد من التوقف عند باري بوزانBarry Buzan ممهدها وأبرز كتابها.

- Barry Buzan باري بوزان:

يعتبر الباحث الذي ساهم أكثر في تفكير معمق حول مفهوم الأمن والذي فتح سبل

[1]– فضيلة عيسات ، **الأمن الإنساني في السياسات الخارجية الكندية بين الخطاب والواقع**، 1996– 2010.

[2]OleWoeves, « Insécurité, identité : une dialectique dans fin », in A.M.LeGlonneg entre union et nation, L'Etat en Europe, Paris, Presse de sciences, Po, 1998, PP 91.

جديدة للبحث في هذا المجال يمكن أن نصنفه في الحد الفاصل بين الواقعية، المؤسساتية والبنائية لأن أعماله وأفكاره تفترض عناصر من هذه المدارس المختلفة، والأهم من ذلك هو إرادة تأسيس أفكار خاصة بالدراسات الأمنية تسمح بالتحرر من قيود وحدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية، ومن المناهج والمقاربات الكلاسيكية للعلاقات الدولية واقتراح إطار نظري للعمل انطلاقا من مفهوم موسع للأمن.

لقد شكلت أعمال جون هغز John Herz حول المعضلة الأمنية[1] (Le dilemme de sécurité) التي وضعها في الخمسينات نقطة إنطلاق لباري بوزان Barry Bouzan الذي رأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول وروابط الاعتماد المتبادل التي قد تؤثر على المسائل الأمنية، وبالتالي تحدث قطيعة مع الدراسات التي تركز على سياسات الأمن الوطني والتي تمر بغض النظر عن الآثار التي تسببها على الصعيد الدولي.

نلاحظ أن باري بوزان Barry Bouzan قريبا من الافتراضات الواقعية لأنه يعتبر أن:[2]

- الدولة ذات السيادة هي الموضوع الرئيسي للأمن.
- الجماعات البشرية (أو البشرية ككل) معينة بالأمن وليس الأفراد، فإذا كان أمن الأفراد بسبب قيام الدولة فهو أيضا سبب لإنعدام الأمن، خصوصا أن أمن الأفراد

[1]– أمنيةحلال ،**التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2013–)2014، ص 64.

[2] – Charles Philippe David, Ibid, P P 47– 50.

يعتمد، بشكل وثيق على هياكل (الدولة والنظام الدولي) لذا لا يمكن أن سيكون المستوى الفردي مستوى مناسبا للتحليل في الدراسات الأمنية.

- يجب أن نأخذ مسائل الأمن بعين الاعتبار فوضوية النظام الدولي (أي عدم وجود حكومة مركزية على المستوى الدولي)، التفاعل بين الوحدات المكونة له (الدول) والصراعات التي يمكن أن تنتج عن توزيع القوة بين الوحدات السياسية المختلفة في النظام الدولي.

كما أنه يختلف وينفرد بالنسبة للمدرسة الواقعية[1].

- لأنه يميز بين الدول حسب أنظمتها ومدى فعالية سلطاتها ويأخذ بعين الاعتبار عناصر متعلقة بالسياسة الداخلية، وبالتالي يرى الأمن بشكل مختلف حسب أنواع الدول (يميز بين دولة قوية ودولة ضعيفة)، طبيعة العلاقات بين الدولة والأمة أنواع من الفوضى (ناضجة أو غير ناضجة) استناد إلى إمكانيات الدول للتعاون من عدمها، قبول أو عدم قبول القوانين والمؤسسات التي تنظم العلاقات بينها.
- يعتبر أنه من الضروري التخلي عن التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والخارجي من أجل دراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية (أمن المواطنين والأمن الوطني).

[1] –Thierry de Montbrial, Réflexions sur la théorie des relations internationales, In politique étrangère, 3/1999, P 18.

- يعترف بوجود توتر دائم بين الأمن الفردي والأمن الجماعي، وهذا يشير إلى المعضلة المركزية للأمن.
- يذكر بالطابع الذاتي للتهديد الذي يرتبط، حسبه بالدرجة الأولى بخيار سياسي كما يعتقد أنه لا يمكن التعرف على التهديد إلا من خلال استخدام وسائل استثنائية وأن الحد الأدنى الذي يجعل مشكلة ما مشكلة أمنية، متقلب وظرفي.

يكون بذلك قد ساهم في توسيع برنامج الأبحاث من خلال اقتراح دراسة أنواع مختلفة من التهديدات: عسكرية، سياسية، مجتمعية، اقتصادية، بيئية .... كما طور مفهوم الأمن الإقليمي والمركب الأمني (Complexe de sécurité).

نشر باري بوزانBarry Buzan نتائج أعماله سنة 1991 والتي كانت سببا في نشأة "مدرسة كوبنهاڤن".

- مدرسة

BrruBuzan, Ole WaeveretJaap De Wilde, « Security– A new frame work for Analysis », 1998.

يعتبر هذا المؤلف "الأمن": إطار جديد للتحليل المرجع السياسي لمدرسة كوبنهاڤن حيث يسعى كتابه إلى إثبات أنهم يدركون المخاطر المرتبطة باستخدام مفهوم موسع للأمن في الواقع، ساهم توسيع مفهوم الأمن في إعطاء صورة إيجابية لهذا الأخير دون أن تتسم بالمثالية.

قام كتاب المدرسة في المرحلة الأولى بطرح التساؤل: ما يعني مفهوم الأمن؟ في رأيهم للأمن جذور عميقة في التقاليد السياسية للقوة، الأمن أولا وقبل كل شيء قضية استمرار (Survie)، لكن اتخذوا موقفا معاكسا للتقليدين لأنهم اعتبروا أن الأمن ليس موضوعيا (Objectif) ولكنه ذاتي (Subjectif) لأنه محدد من قبل فواعل، كما أن الأمن يخضع إلى تداخلات (intersubjectivité)، أي أنه لكي يصبح رهان موضوع للأمن يجب "أن يتم الاتفاق على أن الشيء المهدد يجب أن يبقى في الوجود"[1]، بالتالي يمكن الأمن (مثل كل السياسات) في الفواعل بل في المواضيع لأنه ممارسة اجتماعية دقيقة وليس مسألة موضوعية بالنسبة للتهديدات.

وبالتالي نتكلم عن الأمن عندما يكون رهان ما تهديدا مصيريا، أي شيء نعتبره مهدد بالافتراض وله حق شرعي للبقاء، لذلك يؤكد من وانفر، وايلد وبوزان وWeaver, Buzan أن طبيعة التهديدات الأمنية تبرر استخدام إجراءات خاصة لمعالجتها، وعندما يتحدث ممثل الدولة عن "الأمن" هذا يعني أن حالة الطوارئ تعطي له الحق في استخدام كل الوسائل التي يراها ضرورية لإيقاف تطور التهديدات، يحدد هذا المسار الذي يشرح الأمن بمصطلح مركزي هو "الأمننة" التي هيا خيار وفعل سياسي يعتبر الأمن فعلا لغويا[2](act Speech).

[1] – Ole Waever, Op.cit, p 98.

[2] – Ole Waever, Ibid, p 99.

« La sécurité est l'établissement intersubjectif d'une menace existentielle qui est suffisamment importante pour avoir des effets politiques substantiels »[1].

[1] – Barry Buzan, Op.cit, p 25.

خلاصة الفصل الأول:

إن موضوع الأمن تم تناوله من عدة زوايا عكست وجهات نظر مختلفة حول مفهومه بالإضافة إلى ارتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، وكون هذه الأخيرة في صيرورة ديناميكية مستمرة، مما عقد من إمكانية صياغة موحدة قابلة للاستعمال الواسع النطاق.

-مهما تعددت أبعاد الأمن ومستوياته فيجب أن يكون هناك حد أدنى بين هذه المستويات إلا أنه لا يوجد هناك مستوى مطلق للأمن يعني حالة الوئام الكامل بين الدول ولا توجد حالة من عدم الأمن المطلقة تعني حرب بدون توقف بين الدول.

-إن النظر ا ت إلى مفهوم الأمن تعددت وتنوعت حسب المراحل التاريخية، فالنظرة الأولى (الواقعيون) الذين يعتبرون أن الدولة هي الفاعل الحقيقي والذي في حوزته احتكار استعمال القوة.

أما النظرة الثانية المتمثلة في الليبراليون فهي نظرة الأمنيين الموسعة والذين يعتبرون أن هناك فاعلين غير الدول تتنافس مع الدول في تسيير القوة وهي مستمدة من الفكر المثالي .أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة الأمنيين الانتقادين والذين يوجهون انتباههم إلى ما يتعلق بالجانب الإنساني وحول الأمن المجتمعي.

-إن الأمن القومي يقصد به أمن الدولة وهو في تطور مستمر مت ا رفق مع تطور البشرية، وهناك اتجاهين في تعريفه، الأول ينظر إليه كقيمة مجردة و مرتبطة بقضايا

الاستقلال وسيادة الدولة والثاني ينظر إليه على أنه مرتبط بتأمين المواد الحيوية وأن التنمية هي جوهر الأمن.

-للأمن القومي مظاهر وخصائص تميزه وتحدد مفهومه وأطره، ومن أهمها المظاهر المادية

الملموسة التي من شأن توافرها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن، بالإضافة إلى

المظهر النفسي المتمثل في اعت ا رف البيئة الاجتماعية بالإنسان، وأن يعترف بدوره في محيط الجماعة الإنسانية.

-إن الاهتمام البالغ لقضايا الأمن على الصعيد الفكري أو على الصعيد الممارساتي، لم يكن إلا تجليا للأولوية الأمنية المتزايدة للمجتمعات و/أو الدول و/أو الأفراد، والتي لم تشكل بدورها إلا انعكاسا للتهديدات المختلفة والتطورية المتزايدة منذ أن أصبح" تحقيق الأمن " تحديا للإنسان و إلى غاية وقتنا الراهن، فأصبحت الأبعاد الكثيرة للأمن محورا لكل السياسات الدولية والعالمية، من اجل دحض كل المخاطر التي تهدد أمن الإنسان، الدولة والنظام الدولي.

-والمنطقة المتوسطية كنموذج بارز للسياسات الأمنية الأوروبية، وبحكم انتمائنا للمنطقة يفرض علينا معرفة الأبعاد الأمنية للسياسات الأورمغاربية، فما هي أهم تجلياتها وأبعادها وأهدافها وانعكاساتها؟.

الفصل الثاني

تحول واتساع مدركات التهديد الأمني بعد الحرب الباردة

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من المستجدات الدولية، رافقها تحول هام على مستوى مدركات صناع القرار بخصوص الأمن كمفهوم مجرد وكحالة واجبة الضمان. خاصة وأن نهاية الحرب الباردة قد رافقها انتقال في مفهوم الأمن من عسكري إلى أوسع من ذلك بكثير نظرا للتحول في مستوى وطبيعة ومصدر التهديدات.

المبحث الأول: الإرهاب والتحدي الأمني بين ضفتي شمال وجنوب المتوسط.

أخذت قضية من الإرهاب مستوى من الاهتمام الدولي لم تسبقها ظاهرة أخرى ولق شغلت الإنسانية في جميع دول العالم خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، عندما تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات مدمرة ولقد قادت الولايات المتحدة التوجه الدولي الذي خلق مفردة جديدة أسمها "**الإرهاب الدولي**"[1] بحيث حدثت تغييرات على المعنى الدقيق للإرهابي[2] وتمر صياغتها حسب قوالبها ومغازيها ومصالحها، حتى أصبحت هذه المفردة أحد القوانين الرئيسية الأساسية التي تعتمد عليها الولايات[3].

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب وأسبابه.

1-**لغة:** كلمة إرهاب وتقابل كلمة (إرهاب) باللغة العربية، (Terrorisme) بالفرنسية وبالإنجليزية (Terrorism)، وهي كلمات مشتقة من الكلمة اللاتينية التي تعني أرعب وإرهاب أو أفزع[4].

---

[1]- عدنان محمد مبيضين، **دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية (1950- 2006)**، (رسالة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007م)، ص 22.

[2]- طارق قصي ، **الإرهاب (ثقافة الخوف)**، بغداد، مطبعة ليث فيصل للطباعة المحدودة، 2013، ص 12.

[3]- عدنان محمد مبيضين، نفس المرجع السابق، ص 22.

[4]- عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، **قضايا معاصرة**، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2005، ص ١٣٤.

وتشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد "أرهب"[1] يعني الأخذ بالنسف والتهديد، والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطة، والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات وجماعات ثورية لتحقيق أهداف سياسية فالإرهاب إذن هو استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية، فالإرهاب إذن هو استخدام العنف غير القانوني أو التهديد[2].

وواضح المجمع اللغوي أن الأرض بين وصف يطلق على الذين سيكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية[3].

أما في اللّغة العربية فقد اشتقت كلمة إرهاب من الفعل المزيد (أرهب) ويقال أرهب فلان أي خوفه وأفزعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهّيب). أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو (رهب) يرهب رهبة ورعّب فيعني خاف، فيقال رهب الشيء رهبًا ورهبة أي خافه، أما الفعل المزيد بالتاء (ترهب) فيعني انقطع للعبادة في صومعته، ويشتق منه الراهب والرهبانية ... الخ[4].

---

[1]– محمد عوض الترتوري، أغادير عوقات جويعان، **الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية، دراسة الإرهاب**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 1426هـ– 2006م، ص ٢١.

[2]– محمد عوض الترتوري، أغادير عوقات جويعان ،المرجع نفسه،22

[3]– أحميدي بوجطية بوعلي، **سياسيات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جماعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009–2010)، ص 05.

[4]– فرغلي هارون، **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**، سلسلة الوافي الثقافية، العدد (٢)، ص 21.

وقد وردت لفظة (رهب وأرهب) في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف في مواضع عديدة، فمن القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿ يَبَنِي إِسْرائيلَ أَذْكُروا نِعْمَتى الّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفُ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّى فارْهَبُون﴾ أي خافون، والرُّهْبُ والرَّهْبةُ: الخوف، ويتضمن الأمر به بمعنى التهديد[1].

2- اصطلاحا:

استخدم مصلح لأول مرة في عام 1990 وكانت الكلمة فرنسية مشتقة من كلمة لاتينية Terrere وهو التخويف واستعملت الكلمة لوصف أساليب التي استخدمها المجموعة السياسية الفرنسية Jacobin club، بعد الثورة الفرنسية، وكانت هذه الأساليب عبارة عن إسكات واعتقال المعارضين لهذه المجموعة السياسية التي كان لها دور بارز في الثورة الفرنسية[2].

يعرف القانون الفرنسي الإرهاب بأنه «جريمة يرتكبها الجاني تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي للإخلال الجسمي بالنظام العام بهدف إثارة الرعب والترويع، وتترب على

[1]- عزام محمد الجويلي، **الإرهاب السياسي وأحكام الشريعة**، الأردن، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2014م-1435هـ، ص 12.

[2]- طارق قصي ، المرجع السابق، ص 11.

ذلك نتائج تتعلق بإجراءات المحاكمة والعقوبات المشددة أو الإعفاء من العقوبة» (قانون 9 سبتمبر 1986)[1].

أما في الموسوعة السياسية، فقد عرفت الإرهاب على أنه: استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي[2].

ويتمثل تعريف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) عام 1991: التهديد الناشئ عن العنف من قبل أفراد أو جماعات[3].

كما عرفه أنه عمل غير مشروع من أعمال العنف، يهدف إلى بث الرعب والفزع داخل مجتمع ما أو شريحة منه، يقصد تحقيق هدف سياسي[4].

جوهر الإرهاب يضل واحدًا، وهو استخدام أو التهديد باستخدامه، من أجل إثارة الخوف والهلع في المجتمع، من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام الحكم كله في المجتمع لتحقيق هدف سياسي معين.

---

[1]– أحميدي بوجلطية بوعلي، نفس المرجع السابق، ص 14.

[2]– إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، 1432هـ– 2011)، ص 49.

[3]– هارون فرغلي ،المرجع السابق، ص 26.

[4]– أحمد محمد يوسف حرية، **الإرهاب والأمن الجنائي الظاهرة الإجرامية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص 25.

فإن أشكال الإرهاب وأدواته وأساليبه تختلف وتتطور بسرعة مع الزمن، كما يتأثر الإرهاب إلى حد كبير، بخصائص النظام الدولي وتوازنه، وهي التي تترك بالضرورة تأثيرًا جوهريا على ظاهرة الإرهاب من حيث الأهداف والآليات[1].

وهو عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.

والإرهاب هو استعمال العنف أو التهديد باستعماله ضد الأفراد أو الجماعات أو الدولية بغية تحقيق هدف غير مشروع يؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة والتي أقرها المجتمع[2].

وسمات العمل الإرهابي بأنه عمل عنيف يعرض الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها له، وهو مجموعة الأفراد أو مؤسسات أو مصالح تابعة لدولة ما ويقوم به أفراد (أو جماعات) مستقلون، ومدعمون من دولة ما، وقصده تحقيق أهداف سياسية[3].

ولكل طرف شخص أو حزب أو دولة، رؤية الخاصة لهذه الظاهرة والمختلفة عن رؤى الآخرين، وذلك انطلاقا من المقولة الشائعة التي ترى أن (الإرهابي في نظر البعض هو

[1]– فتوح أبو دهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة على الإرهاب وانعكاساته السيادة الوطنية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014، ص 32.

[2]– هارون فرغلي ، نفس المرجع السابق، ص 19.

[3]– أحمد فلاح العموش، **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، دراسة من منظور لكاملي، دراسة في كتابة مكافحة الإرهاب**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1994، ص 69.

مقاتل من أجل الحرية في نظر الآخر)[1].

وكافة المخابرات المركزية الأمريكية، فقالت: «أنه العمل العنفي الذي يرتكبه أجنبي في دولة ما أو العمل العنفي الموجه ضد شخص أجنبي في بلد المجرم».

وهو العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد من أجل تحقيق هدف محدد، أما الفقيه الفرنسي (جورج لافسير) فيعرف الإرهاب بأنه: «الإستخدام العهدي والمنظم لوسائل من شأنها إثارة الوعي بقصد تحقيق بعض الأهداف»[2].

تعريف القانون الدولي: الإرهاب: جملة من الأفعال التي حرمتها القوانين الوطنية لمعظم الدول[3].

ب- أسباب ودوافع الإرهاب في المنطقة الأورومغاربية.

لاشك أن هناك أسبابا تقف وراء ظاهرة الإرهاب، وتسوغ القيام بعمليات إرهابية بمعنى أن هذه الظاهرة لا تأخذ مكانها على خريطة الزمن دون دوافع تعمل على كينونتها، فهي لا تأتي من فراغ مطلق[4]، وهو نتيجة لأسباب مختلفة متعددة منها أسباب سياسية، وأخرى اقتصادية واجتماعية وإعلامية... الخ، ومن المتفق عليه أن دراسة هذه الأسباب مهمة صعبة لأنها تستلزم الغور في معظم المشكلات المعقدة التي تواجه الأفراد والمجتمع الدولي

[1]- فرغلي هارون، نفس المرجع السابق، ص 19.

[2]- عدنان سليمان الأحمد، نفس المرجع السابق، ص ١٣٧.

[3]- عزام محمد الجويلي، نفس المرجع السابق، ص 13.

[4]- عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، مرجع سابق، ص ١٤١.

على حد سواء، وإظهار أساليبه التعبيرية، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث أهم الأسباب والدوافع الرئيسية وراء ظهور الإرهاب.

1- الأسباب السياسية:

إن معظم الأعمال الإرهابية وأعمال العنف تكمن ورائها دوافع سياسية من بينها حق تقرير المصير، مقاومة الاحتلال، العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان، جذب الرأي العام إلى مشكلة أو قضية تهم جماعة من الجماعات العرقية، الاحتجاج على سياسة غير عادلة تنتهجها سلطات الدولة ضد المواطنين[1].

وكما تتمثل في التحدي على حقوق الإنسان من حيث فقدان الحريات ومحاربة التعددية السياسية، وعدم الثقة بالحكومة وانجازاتها، وعدم الشعور بالانتماء للوطن، كما ويعد الاحتلال للدول التي تخلق المقاومة ضد المحتل مقابل ما يمارسه من أعمال قهر واستفزاز وإخفاق المخططات السياسية مثل عمليات السلام بالشرق الأوسط، بالإضافة واستخدام بعض القضايا الرئيسية كغطاء للعمليات الإرهابية مثل قضية فلسطين أو العراق[2].

[1]- أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار: **الإرهاب الدولي**، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1998، ص 210.

[2]- وائل محمود الكلوب، نفس المرجع السابق، ص 34.

حيث أن الكبت السياسي الناتج عن ديكتاتورية الدولة وعصفها بحقوق الأفراد وحرياتهم، وكذلك التعديلات السياسية الفجائية المتعلقة بنظام الحكم خاصة والتوجهات السياسية الداخلية بصفة عامة أحد أهم أسباب اللجوء الإرهاب[1].

فالأعمال الإرهابية ذات الدوافع والأسباب السياسية هدفها في النهاية هو الوصول إلى قرار سياسي بمعنى إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الإمتناع عن قرار تراه في مصلحتها، وما كانت لتتخذه أو تتمتع عنه إلا بضغط العمليات الإرهابية وهذا ما حدث في الجزائر سنة 1991 على إثر توقيف المسار الانتخابي الذي فازت به "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"[2].

2- الأسباب الاقتصادية:

إن ارتفاع نسبة البطالة واتساع رقعة الفقر بالإضافة إلى الخلل الواضح في الطوارق الطبيعية بالمجتمعات وإسقاط الطبقة الوسطى وارتفاع نسبة من يعيش دون مستوى خط الفقر، وعدم القدرة على (توفير) الاحتياجات الأساسية للمواطنين كالغذاء والماء والدواء والعلو في رفع الضرائب والرسوم حيث يؤدي إلى إغلاق بعض المنشآت الاقتصادية التي تدفع باتجاه حضن البطالة بأعداد متزايدة بالإضافة إلى التمييز في بعض المعاملات بين

[1]- صديقي عبد الرحيم، **الإرهاب**، دار شمس المعرفة، 1994، ص 53- 36.

[2]- أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، "**الإرهاب الدولي**"، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1998، ص 210.

فئة وأخرى من خلال العمل والوظيفة والدخول والامتيازات[1].

ومما لا ريب فيه أن الأوضاع الاقتصادية التي سادت في العصر الاستعماري قد أدت الوجود هوة سحيقة بين الدول من حيث المستوى الاقتصادي، مما ترتب عليه انقسام العالم إلى دول غنية فقيرة، وقد أثر ذلك كثيرًا في الحياة الاجتماعية للدول الفقيرة، وخاصة في قطاع الشباب مما ولد لديهم شعور باليأس، والإحباط أدى بهم إلى نوع من العزلة والاغتراب داخل مجتمعاتهم وأصبحوا قنابل موقوتة للعنف والإرهاب[2].

كما أن للفقر دور كبير في الإرهاب وعلاقته بالعوامل الأخرى حيث يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الوسط الاقتصادي والمؤثرة أيضا في اهتمامات الفرد وتوجيه سلوكه العام أو الإجرامي، وحاجة الأفراد إلى المال سواء عن جشع أو فقر تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم الإرهابية[3].

3- الأسباب الاجتماعية:

حددت اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تقريرها المؤرخ في 29- 02- 1979، أسبابا كثيرة للإرهاب منها الأسباب الاجتماعية وأهمها:

1- انتهاك حقوق الإنسان (التعطيب أو السجن أو الإنتقام).

[1]- وائل محمود الكلوب، المرجع السابق، ص 48.

[2]- جمال زايد هدل أبوعين، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي** ، علم الكتب الحديث، ط1 ،2009، ص 45.

[3]- مطر عصام عبد الفتاح، **الجريمة الإرهابية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص ص 33- 34.

2- الجوع والحرمان والبؤس والجهل.

3- تجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد.

4- تدمير البيئة (السماك، 1998، 198)[1].

5- التخلف والجهل والتدهور الصحي.

وتشكل كل من البطالة أحد أهم الظواهر التي ترتبط بالفقر وتلعب دورًا كبيرًا في ارتكاب الجرائم الإرهابية، حيث أنها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى فراغ ذهني يسهل عملية استقطابهم من جانب الجماعات الإرهابية، فتقوم باستغلالهم وبث أفكارها المسمومة إليهم، وتجنبهم لخدمة أهدافها سواء كانت سياسية أو غيرها[2].

فالحاجة والغافة تدفع بالإنسان على حالة من اليأس والقنوط تجعله يفكر خلال ذلك في الطرق العنيفة لتلبية حاجباته، وكذلك توقي فيه روح الانتقام لأنه يرى أن الوضعية التي هو عليها والتهميش الذي يعاني منه صنيع مجتمع والنظام[3].

وأثبتت الدراسات أن هناك صلّة بين الدافع الاقتصادي والدافع الاجتماعي في تفسير حركة الإجرام، حيث أن الظروف الاقتصادية التي يمر بها مجتمع معين ينتج عنها بعض المشكلات الاجتماعية، وتجعل اللجوء إلى طريق الجريمة أمرًا محتملاً، بالإضافة إلى ذلك

---

[1]- عدنان محمد مبيضين،المرجع السابق، ص 33.

[2]- عاطف عبد الفتاح عجوة، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريس، 1986، ص 35.

[3]- رتيبة برباش ، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي، مقاربة إستراتيجية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012)، ص 29. (غير منشورة).

فإن الحرمان الاجتماعي أو بطئ التقدم في المجالات الاجتماعية يؤدي إلى عدم قدرة المجتمع على استيعاب بعض الفئات استيعابا كامن، مما يؤدي إلى فرض نوع من العزلة عن تلك الفئات وشعورها بالاغتراب فتلجأ إلى تشكيل جماعات إرهابية[1].

المطلب الثاني: أنواع ووسائل الإرهاب.

أولا: أنواع الإرهاب.

1- إرهاب الفردي:

هو الفرد أو مجموعة الأفراد الذين لا يشكلون تنظيمًا جماعيا والذين ينفذون العمل أو الأعمال الإرهابية المكونة لجريمة الإرهاب الدولي[2].

وهو الإرهاب الذي يقوم به شخص أو أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو في مجموعة منظمة، ويوجه هذا الإرهاب ضد نظام أو دولة معينة ويطلق عليه، "الإرهاب الأبيض" ويصفه البعض بأنه الإرهاب من تحت الأرض[3].

وهو الإرهاب الحديث نسبيا يهدف الانتقام من فكرة سياسية متباينة عن الإرهابي والعديد من غالب حالات الإرهاب والقتل تكون على ممثلين الأحزاب السياسية، والوسائل

[1]- عدنان محمد مبيضين، نفس المرجع السابق، ص 34.

[2]- محمد عبد المطلب الخشن، **تعريف الإرهاب الدولي، بين الاعتبارات الأساسية والاعتبارات الموضوعية**، اسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 139.

[3]- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع السابق، ص 11.

المستخدمة غالبا ما تكون حرفية تماما[1]، وتستمر هذه الأعمال الإرهابية بالسرعة والفجائية[2].

2- الإرهاب الجماعي:

وهو الأمر الأكثر حدوثا هو قيام مجموعة أو جماعة تملك تنظيمًا فكريا وهيكليا بالجريمة الإرهابية وغالبا ما يكون لهذه الجماعات وجودًا في أكثر من دولة، بخلاف وجود مصادر تمويل قد تكون من الأفراد أو الجهات الخاصة، وقد تمول من بعض الدول التي ترى فيها ذراعا أو وسيلة لتنفيذ مصالحها الإقليمية أو الدولية[3].

وهي أفعال عنف رهيب يرتكب من قبل مجموعة أفراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة والذي يضفي صفة الإرهاب على الفعل، هو أن يكون الهدف من وراء ارتكابه سياسيا في الغالب[4].

وهناك نماذج لجماعات تنظيمية تتهم بالإرهاب ومن أشهرها تنظيم "القاعدة" الذي يقوده أسامة بن لادن السعودي الأصل، وقد نسبت كثير من الأعمال الإرهابية لهذا التنظيم أهمها أو أشهرها تفجيرات واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001

---

[1] -Définition du terrorisme.http://tpe.terrorisme.skyrock.mobi/458168364-Définition- du-terrorisme. html. 03/06/2016.

[2]- حسنين المحمدي بوادى، **المنظومة الأمنية في مواجهة الإرهاب، الأساليب الأمنية المستحدثة لمواجهة الإرهاب**، الإسكندرية، دار الفكر، الجامعي، ط1، 2007، ص 21.

[3]- محمد عبد المطلب الخشن، المرجع السابق، ص 145- 146.

[4]- ميهوب يزيد، **مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي**، (رسالة ماسجتير، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2003/2004)، ص 44.

ومنها تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي عام 1998 والسفارة الأمريكية في دار السلام في نفس التوقيت، إلى غير ذلك من الأعمال الإرهابية التي تمت في أوروبا وآسيا[1].

كما نجد أيضا "تنظيم داعش" الذي أضحى علامة فارقة، عنفه وضع بنيانًا آخر للإرهاب، والخطير في الأمر أنه بنيان، يبنى نهجًا آخر للإرهاب أكثر هولاً ورعبًا[2].

3- إرهاب الدولة:

يعني إرهاب الدولة في أحد تعاريفاته «استخدام حكومة دولة لدرجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين من المواطنين من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض».

وهذا النوع ينقسم إلى نوعين هما: إرهاب الدولة الداخلي، وإرهاب الدولة الخارجي[3].

كما عرف Eric David إرهاب الدولة بأنه "كل عمل من أعمال العنف المسلح يتركب من أجل هدف سياسي أو اجتماعي أو مذهبي أو ديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تخطر استخدام الوسائل الوحشية والبربرية أو مواجهة الضحايا الأبرياء أو مهاجمة أهداف معينة دون أية ضرورة عسكرية[4].

---

[1]- محمد عبد المطلب الخشن، نفس المرجع السابق، ص 146.

[2]- مازن شندب، **داعش "ماهيته، نشأته، إرهابه، أهدافه، إستراتيجيته"**، لبنان، الدار العربية للعلوم، ط1، 1435هـ-2014م، ص 12.

[3]- أعمال ندوة، **الإرهاب والعولمة**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2002م، ص 38.

[4]- محد عبد المطلب الخشن، ص 139.

كما يعرف أنه «استخدام القوة الحكومية لإرهاب الشعب وإخضاعه بالقوة»[1]، ويتمثل في تخطيط لأنشطة إرهابية، أو تنفيذها أو تجاهل عن وعي من قبل الدولة التي لا تفعل شيئا لوقفها والذي يشمل انتهاكًا للأسس الديمقراطية[2].

ولعل هذا النوع من الإرهاب الذي تمارسه أنظمة سياسية معينة ضد شعوبها هو الأشد إيلامًا بين كل أنواع الإرهاب[3].

ثانيا: وسائل الإرهاب.

للإرهاب وسائل وأساليب عديدة تمارسها الجهات الفاعلة للإرهاب منها:

1- اختطاف واحتجاز الرهائن:

وتعتبر إحدى أهم صور العمليات الإرهابية التي عرفها العالم، ويعرف هؤلاء الخاطفون في القانون الدولي، باسم القراصنة فخاطفو الطائرات يطلق عليهم قراصنة الجو بينما خاطفو السفن يطلق عليهم قراصنة البحر[4]، وقد وقعت أوّل عملية اختطاف رهائن في الحبشة عام 1853 من جانب الإمبراطور تيودوروس الذي اختطف ستة مبشرين انجليز والقنصل العام لكل من فرنسا وبريطانيا واثنين من علماء الطبيعة في ألمانيا واحتجزهم في

---

[1]- أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإهراب في هذا القرن**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٢هـ- 2002م، ص 38.

[2] – Les différents types de terrorisme, http://www.13eme rue.fr/dossier/les-différents-types-de-terrorisme. Le 03/06/2016.

[3]- أحمد يوسف التل، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي**، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، ط1، 1998، ص 31.

[4]- خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، ٢٠٠٧م- ١٤٢٧هـ، ص 113.

قلعة حصينة وذلك ردًا على رفض بريطانيا وفرنسا وبقية الدول الأوروبية إجابة طلبة في مساعدته عسكريا لإمتلاك الحكم.

وهي عملية توقيف قصري لشخص ثالث ليس طرفا مباشرًا في نزاع يقصد المحتجز توقيف قصري لشخص ثالث ليس طرفًا مباشرًا في نزاع يقصد المحتجزون أو الخاطفون بواسطتها فرض شروطهم السياسة أو العسكرية أو المالية على الذين هم في نزاع معه مفهوم الرهائن يشمل الأناس غير العسكريين وغير المقاتلين الذين يحملون السلاح[1].

ويقوم على مفهوم احتجاز أو أسس شخص أو أشخاص معينين في مكان سري، وقد يكون الاختلاف بطائرات بكامل ركابها[2].

ويشر هذا النوع من الاختطاف إلى سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف والاحتفاظ به في مكان ما، يخضع لسيطرة وحماة ورقابة المختطفين تحقيق لهدف معين[3].

ويضيف الخاطفون إما محترفين وهم من يقومون بعملية الاختطاف تحقيقًا لهدف. سياسي مركزي مرتكز على الاعتراف بهم كطرف موجود في الصراع السياسي، وإما أن

[1]– عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، المرجع السابق، ص 145.

[2]– حزام محمد الجوهي، المرجع السابق، ص 20.

[3]– هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011م.

يكونوا هواة يهدفون إلى الابتزاز وبث الرعب، وقد يلجؤون إلى قتل ضحايا هم حتى لا يشكلوا دليلا ضدهم[1].

2- القتل والاغتيالات السياسية:

تعد ظاهرة الاغتيال السياسي من الظواهر القديمة والمرافقة لنشوء السلطة السياسية وكيفية ممارستها، إذ يقصد بها أي شكل من أشكال العنف والتصفية الجسدية ضد الأشخاص السياسيين المعارضين للنظام القائم أو الخصوم السياسيين.

وقد كان قتل القادة وممثلي النظام هو أقدم الأساليب التي اتبعتها عادة الجماعات الإرهابية، أما الرعب بغير تمييز فقد أصبح مسألة واسعة الاستخدام في العصر الحديث فقط، مع اختراع المتفجرات المتزايدة من ناحية وظهور وسائل الإعلام الجماهيري من ناحية أخرى[2].

وهذه وسيلة تقوم على أساس استخدام العنف والتصفية الجسدية لحق شخصيات سياسية كأسلوب من أساليب العمل والصراع السياسي ضد الخصوم، كمثل ما جرى عام 1914 حينما أغتيل ولي عهد النمسا في سراييفو[3].

وذلك بهدف خدمة إتجاه أو عرض سياسي وكذا اللجوء إلى العنف لتصفية الخصوم

[1]- خليفة عبد السلام الشاوش، نفس المرجع السابق، ص 52.

[2]- هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص ص 35- 36.

[3]- عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، نفس المرجع السابق، ص145.

في العمل السياسي، والقضاء على حكام زعماء قديمة ومستمرة[1].

3- عمليات التخريب:

تطورت العمليات أيضا بتطور وسائل تنفيذها والتكنولوجيا المستخدمة فيها من أعمال الحرق وأشغال المواد الحارقة لتخريب المنشآت كما في حريق القاهرة عام 1951، إلى تفجير قطارات أو أتوبيسات أو منشآت حكومية[2].

عبارة عن الهجمات التي تتعرض لها المنشآت الأرضية والبنية التحتية للدولة المستهدفة وهي أعمال ترتكب ضد الأموال وتشتمل إشعال الحرائق وإلقاء القنابل وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة وتخريب وسائل النقل العام وتفجير السفارات وشركات السياحة وغيرها[3].

وتعد عمليات التخريب أكثر عمليات الإرهاب انتشارا في العالم وشهدتها أوروبا في مرحلة الحرب الباردة على أيدي تنظيمات ال..... الحمراء في إيطاليا التي وقع فيها الفترة 1981- 1986 حوالي .... عملية تخريب[4].

[1]- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، نفس المرجع السابق، ص 125.

[2]- خليل حسني، نفس المرجع السابق، ص ص 113- 114.

[3]- رتيبة برباش ، نفس المرجع السابق، ص 33.

[4]- خليل حسني، نفس المرجع السابق، ص 114.

وتظهر خطورة الأعمال التخريبية في أن معظم ضحاياها من الأبرياء، والهدف من العمليات التخريبية هو زعزعة الكيان الأساسي للدولة وإثارة الرعب والفزع بين موطنيها للتأثير عليها لتغيير إتجاه الدولة أو قراراتها في موضوع معين[1].

يستهدف هذا الأسلوب المرافق والمنشآت ووسائل النقل السياحية، وقد أوصى "ماجيد" بزيادة حجم التدمير في إطار كافة العمليات التي يتم تنفيذها ضد النقاط الحيوية "للهدف" وممتلكاته، وذلك باستخدام التدمير الهائل بالمنفجرات والألغام والحرائق والقنابل المزروعة[2].

4- الهجوم:

أي استخدام التكتيك العسكري المفاجئ والمخطط له تخطيطا دقيقا تهدف ترويج الخصم، وتستخدم الجماعات الإرهابية أسلحة كيمياوية ونووية وجرثومية، وهذه أسلحة الدمار الشامل[3].

5- التفجيرات:

وهي عادة تتم لأماكن عبادة أو أماكن إيواء لأشخاص ينظر إليهم على أنهم أعداء أو من مواطني دول معادية أو يمثلون دول معادية رغم أن منهم ضحايا لسياسات معنية ومسالمين أبرياء، وقد تحمل تلك التفجيرات رسالة للدولة التي نفذت فيها التفجيرات بهدف

---

[1]- رتيبة برباش ، نفس المرجع السابق، ص 34.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الإرهاب والتطرف، (من منظور علم الاجتماع)**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص 61.

[3]- هبة الله أحمد خميس، نفر المرجع السابق، ص 37.

الابتزاز السياسي أو الديني أو المالي أو بهدف مواجهة نظام الحكم في تلك الدولة، وهناك عمليات أخرى كالنقص، والتهديد بالإرهاب والحرب النفسية باستخدام البلاغات الإرهابية الكاذبة[1].

ويستند هذا الأسلوب على إيقاع الخسائر في الهدف المنتخب وذلك باستخدام أنواع متعددة من القنابل التفجيرية، حيث تعد مادة الديناميت من أكثر المواد شيوعا وهذا في المجال، كما يعد هذا الأسلوب من أكثر وسائل الإرهاب في العالم، حيث احتل المرتبة الأولى في أساليب الإرهاب[2].

6- اختطاف الطائرات:

أي الإستيلاء على طائرة أثناء تحليقها في الجو عن طريق اللجوء إلى التهديد باستخدام وسائل العنف[3]، وإجبار طاقمها على تغيير وجهة مسارها والتوجه نحو مكان آخر محايد أو صديق للإرهابيين، وذلك بقصد عقد صفقة والحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين والطائرة[4].

واختطاف الطائرات يرتب خطورة كبيرة متعددة الجوانب والأبعاد، إن وقوع حادث من هذا النوع يرتب أثارًا خطيرة في العديد من الاتجاهات والزوايا:

---

[1]- عزام محمد الجويلي، نفس المرجع السابق، ص 21.

[2]- هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص 37.

[3]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 108.

[4]- هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص...

فهو أولاً: يعرض للخطر ركاب الطائرة.

وثانيا: يعرض مخطر الطائرة ذاتها.

ثالثا: يؤثر سلبيا على حركة النقل[1].

على أية حال فإن أساليب الإرهاب عديدة، منها ما يكون موجه ضد وسائل النقل المدني، والدولي بأنواعها المختلفة، ومنها ما يكون موجه ضد الأشخاص ويشمل الاعتداء على السلامة الجسدية بجميع أشكالها، أيضا منها ما يكون موجه ضد الأموال مثل إشعال الحرائق وإلقاء القنابل في الممتلكات العامة والخاصة، وغيرها الكثير، فكل هذه العمليات الإرهابية على جميع أشكالها تهدف إلى إشاعة حالة الرعب والفزع بين العامة والخاصة[2].

المطلب الثالث: المنظور الأوروبي و دول المغرب العربي لمدى تأثير الإرهاب للأمن و إستقرار منطقة المتوسط :

ساهمت أحداث 11 سبتمبر بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي لظاهرة الإرهاب وكذا التهديدات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى إعتداءات و تفجيرات خلقت خسائر مادية معتبرة [3] وتعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، ما جعل هذه الظاهرة تتحول من الإطار الضيق أي

[1]– محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويجان، نفس المرجع السابق، ص 119.

[2]– هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص 37.

[3]– جمال ساسي، **مصادر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط، أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق** ، جامعة قسنطينة، 39–30 أفريل 2008، ص 156.

داخل الدول إلى النطاق الأوسع و أكثر شمولية أي الإرهاب العابر للأوطان، حيث يرى الإتحاد الأوروبي أن الجهة الجنوبية للمتوسط الخطر المهدد له، خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب[1].

كما كشفت العديد من التقارير السنوية لوضع الإرهاب في الإتحاد الأوروبي أنه في تطور مستمر ذلك حسب تضاخم الهجمات والإعتداءات الإرهابية في العديد من الدول الأوروبية، هذا ما جعل الإرهاب هاجس من هوجس الأولى لأوروبا.

فالدول الأوروبية متخوفة من تراجع قوتها البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات، والنخب الأوروبية ودعمته وسائل الإعلام[2].

فالأوروبيون يرون المغاربة غير أوروبيين وبالتالي غير قابلين للاندماج وغير قابلين للمراقبة بحيث يمكن أن يعملوا لصالح الطرف الخارجي و بناء شبكات إرهابية.

كما ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى وعدم الإستقرار الداخلي لدول جنوب المتوسط نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية.[3]

---

[1]– عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف شمال الأطلس في عامة الستين... نظرة استشرافية... موقع العالم الإسلامي فيها.

[2]– ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 41–42.

[3]– مصطفى بخوش، **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات و الاهداف**، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006، ص٩٧

الإرهاب الدولي:

يشكل الإرهاب الدولي أكبر تهديد على العلاقات الأورو – مغاربية، وذلك لما له من قدرة كبيرة على القيام بعمليات تخريبية يكون لها أثر وصدى كبير على مستوى العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب الكبير والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع حالة التوتر الإقليمي بالمنطقة.

وينظر إلى الجزائر من هذه الزاوية على أنها المثال الحي، فقد تعرضت فيها عدد من المنشآت والشركات الأوروبية للأعمال التخريبية والعمال الأوروبيين للتهديد أو القتل أو الإختطاف، وموقع الجزائر المركزي في المتوسط و دورها المحوري يؤدي دون شك إلى التخوف من إتساع مجال اللاإستقرار إذا ما إستمر إنتشار وإتساع الإرهاب الأصولي إلى الدول المجاورة.[1]

إن أوروبا تبني علاقاتها مع الدول المغاربية انطلاقا من التهديدات الأمنية التي تطالها، فالجزائر التي عاشت حالة من العزلة الدولية بين 1991 و 1994 نتيجة أزمتها الأمنية و معاناتها مع الإرهاب دفع بالدول الأوروبية إلى فرض حالة شبه قطعية في علاقاتها مع الجزائر وفرض ما يشبه الحصار الدولي على الجزائريين أسفر عن غياب تام للجزائر في السياسة الإقليمية والدولية، ليبدأ التطبيع التدريجي بين 1994 و 1999،

[1]–يوسف كورانا، جريمة الإرهاب والمسؤولية المترتبة عنه في القانون الجنائي الداخلي الدولي، العراق، منشورات مركز كوردشتان للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 15–16.

ولأغراض سياسية عاد الإرهاب في مسار عكسي على العلاقات الأورو- مغاربية، حيث تطورت بشكل ملحوظ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى درجة التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب لا سيما في إطار دول مجلس وزراء خارجية غرب المتوسط، و هذا بعد عولمة مكافحة الإرهاب، فاتضح أن التعاون الإقليمي و ما دون الإقليمي يكتسي أهمية بالغة في هذا المجال، و قد جاءت هذه الأحداث بالإضافة إلى تطوير الهجرة السرية لتعمق من الحوار الأمني في منطقة غرب المتوسط.

و في العلاقات الأورو – مغاربية يحظر ملف الإرهاب بقوة أيضا في جميع المباحثات واللقاءات حتى تلك التي لا تتناول جوانب سياسية، و يظهر هذا من خلال مؤتمرات دول (5+ 5)، ففي المؤتمر المنعقد عام 2004 تم التأكيد على نظام الجهود من أجل نعاون أمني لمواجهة كل أشكال الإرهاب وكذلك من خلال الزيارات التي يقوم بها الرؤساء المغاربة إلى أوروبا أو العكس فإن القضايا الرئيسية المعروضة على طاولة النقاش والتفاوض ثم الإتفاقيات الموقعة بين هذه الدول كلها تنصب في القضايا الأمنية (الإرهاب، الهجرة السرية، المخدرات) .

إن الإرهاب الدولي و رغم تغيير النظرة الغربية إليه كونه تهديد عالمي و ليس محلي أو داخلي فإنه ما زال يؤثر سلبيا على العلاقات الأورو – مغاربية، فقد جعل الدول المغاربية تابعة بالكامل للدول الغربية حيث إنخرطت فيما يسمى " بالحرب على الإرهاب "، كما أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا بإدراج الجزائر

ضمن الدول التي يخضع رعاياها للمراقبة الأمنية و المسح الإلكتروني في مطاراتها، يعني أن كل جزائري هو مشتبه به (إرهابي) ما سيعرضه لإجراءات مهينة عند سفره، و هددت الجزائر برد فعل مماثل لرعايا هذه الدول الذين يودون دخول الجزائر، و هو ما أثار توتر في العلاقات الجزائرية – الأوروبية، أما بريطانيا فقد رفضت مثل هذا القرار لأنه أصلا قرار سياسي و ليس لأبعاد أمنية و جاء كعقاب للجزائر لرفضها التدخل الأمريكي و الفرنسي في دول الساحل الإفريقي.[1]

[1]– يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي، دار سردوم للطباعة والنشر، 2013، ص 23–25.

المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة.

منذ ظهور البشرية ارتبطت حياته بالهجرة حيث لم يعرف الأمن والاستقرار وكان مجبرًا على الرحيل من منقطة إلى أخرى بحث عن الغذاء وهروبًا من مخاطر والتهديدات المحيطة به، وقد في إعمار الأرض وتبني ثقافات مختلفة، وكذا تبني مجتمع وحضارة ساهمت في إعمار الأرض وتبني ثقافات مختلفة، وكذا تبني مجتمع مشترك وحضارة مشتركة، ومتنوعة من حيث الحضارة والثقافة، لكن نظرًا للتحولات التي طرأت على هذه الظاهرة من مشاكل تمس مختلف مجالات منها (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية... الخ) أصبحت تشكل تهديدا أمنيا وخاصة في الدول الثالث السوء الأوضاع المعيشية، وخصوصًا العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي عرفت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الأقطار المغاربية نحو أوروبا سنويا ميئات الوفيات المهاجرين عبر المتوسط من المغرب إلى إسبانيا من الجزائر فرنسا وإيطاليا ومن تونس نحو إيطاليا، كما عرفت هذه الجرة تطورًا كبيرًا نتيجة للثورات التي عرفتها بعض الأقطار المغاربية التي تعاني هشاشة أمنية خصوصا تونس وليبيا.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة الدولية.

لغة:

تتشكل الكلمة المشتقة "هجرة" من كلمة émigration (التي تعني سنة 1752 "فعل مغادرة البلد الأصلي") ، تجد هذه الكلمة أصلها في اللاتينية من خلال كلمة immigrare

وتعني«المجيء إلى الولوج إلى» وهي مركبة من مقطعين im وmigrare الذي يعني تغيير مكان الإقامة الأصلي»[1].

وهي انتقال الناس من موطن إلى آخر، وتسمى مهاجرة، والمهجر هو المكان الذي يهاجر إليه مهاجرا والمهاجر في الشرع هو من هاجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

اصطلاحا:

يطلق على الهجرة غير الشرعية تسميات مثل: الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية أو الهجرة غير النظامية، وهي تسميات تصب في مجملها في نفس المعنى وأن اختلفت في معناها اللّغوي، فإنها تحمل معنى اصطلاحي واحدة، فالهجرة السرية تفيد للوهلة الأولى اجتياز الأفراد للحدود خلسة أي اجتياز الحدود الدولية[3]، وهي ثاني ظاهرة أو تحدي أمني يواجه المنطقة الأورو-مغاربية يتمثل في زاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورو-مغاربي[4].

---

[1]- كرسيضال نصون، **الهجرة**، البحرين، مجلة ثقافات، (2010)، ص 03.

[2]- حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية، على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، الإسكندرية، 2004، ص 28- 29.

[3]- زهرة سلمان، ليدية زعود، **تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو-مغاربية**، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في الع. الس والع. تخصص علاقات دولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009- 2010)، ص 17.

[4]- http://hibapress.com/ details-38757.html.

فالهجرة عامة تعرف على أنها الانتقال فرديًا أو جماعيا من موقع إلى آخر بطرق سرية[1].

ومعناها الترك والانتقال ويستخدم اصطلاح الهجرة للتعبير عن ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن، والهجرة في لسان العرب ضد الوصل، وهي الخروج من أرض إلى أرض، وتعني خروج البدوي من باديته إلى المدن[2].

والهجرة كما يوضحها القانون الدولي العام هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ المواطن الجديد مقرأ وسكنًا مستديمًا، وتدخل الهجرة في نطاق أحكام القانون الداخلي والقانون الدولي معًا، فهي تخضع للقانون الداخلي والقانون الدولي معا، فهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من إقليمها وإليه وفقا لما تغطية مصالحها[3].

تعريف المعجم القانوني:

هي العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد

---

[1]– Manne/ manrique GL (Lead, Judit Burna et autres) Méditerranéen flows into Europe : Migration and the EUS foreingn policy– Directorate– general for external policies, policy departement, march 2014, P 04.

[2]– حسن حسن الإمام سيد الأهل، نفس المرجع السابق، ص 25.

[3]– طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة الشرعية رؤيا مستقبلية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2009، ص 19.

عمل في البلد المستقبل[1].

وقال ابن منظور الهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، وكل مخل مسكنه منتقل إلى قوم آخرين بسكنه، فقد هاجر قومه، ويسمى المهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشؤ بها[2].

وبشكل عام فإن الهجرة غير الشرعية عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان شكل فردي أو جماعي، لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية بحيث تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهارجين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة[3].

وهو ما يعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية للدول المستقبلة **مثلا:** الأحزاب الفرنسية المتطرفة لا تزال متمسكة بمحاربة المهارجين عامة والمهاجرين غير الشرعيين خاصة نحو فرنسا وهو ما يستلزم اتخاذ إجراءات ردعية للتحكم في التدفق المستمر للمهاجرين، وفي هذا الإطار الذي أعلنت عنه السيدة "ريتسار سوسموث Rita Sussmuth" رئيسة لجنة الهجرة الألمانية بداية مارس 2001.

[1]– Nathalie Berger, La politique européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspective, Bruxelles : Bruylant, 2000, P 15.

[2]– ابن منظور ضاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مصر، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة 01، 2010، ص 87.

[3]– هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مصر، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة 01، 2010، ص 87.

أن الدول الأوروبية بحاجة إلى الهجرة الوافدة إليها خاصة بالحديث عن المهاجرين الشباب واليد العالمة، لكن هذا الأمر لا يعني بالضرورة تقبل المهاجرين غير الشرعيين، بل تم اعتبارهم مصدر تهديد وخطر على الأمن والاستقرار بسبب تورط أغلب المهاجرين غير الشرعيين في مختلف الأعمال الإجرامية[1].

تحدث الهجرة لأسباب مختلفة سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي أو لأسباب داخلية أو خارجية، وتنقسم الهجرة إلى: مناطق جاذبة وهي دول الاتحاد الأوروبي ومناطق دفع رئيسية التي تتمثل في دول جنوب المتوسط ويتعلق الأمر في هذه الدراسة بالدول المغاربية ومن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو– مغاربية نجد:

– الأسباب الأمنية:

يشكل غياب الأمن عن المواطن وتكثيفه على الرؤساء والملوك وكبار المسؤولين أحد دوافع وحيث تستخدم الدولة مؤسساتها من حيث وشروط لحماية الحكام وبطانتهم وإرهاب المواطنين والتضييق على حرياتهم عوض من أن تكون في خدمتهم[2]، وكما نجد أيضا زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوقات الحرب في وطن الأصل[3].

---

[1]– لامية بن قارة ، **المعضلة الأمنية في البحر المتوسط وانعكاسها على الأمن القومي الجزائري (فترة ما بعد الحرب الباردة)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014– 2015)، ص 44. غير منشورة

[2]– عبد النور ناجي، **الأبعاد غير العسكرية في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، (الجزائر، جامعة قسنطينة، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، 2008)، ص 07.

[3] –L'immigration clandestine– extrait du Armorin.

http://www.ac.grenoble.fr/armorin.crest/beespip/spip.php?Article 254.

الأسباب الاقتصادية:

وتتمثل الأسباب الاقتصادية في الإنجاز السكاني وتدني معدلات النمو والجفاف وتفشي الفقر والبطالة وما يترتب عليه من تدني لمستوى المعيشة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية الأساسية وسوء التغذية وتفشي الأوبئة والأمراض المتوطنة، وكذلك فشل سياسات الحكومات فاستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتفوير فرص عمل جديدة يؤدي[1] إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط[2]، وعدم قدرة الحكومات على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدنية[3].

الأسباب السياسية:

وتتركز الأسباب السياسية في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في إتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة والحق في حرية التعبير وضعف

[1]– عبد النور ناجي، نفس المرجع السابق، ص 10.

[2]– Radio afrikaina, L'immigration clandistine ou illégale : les motivations, les causes, les conséquences et les enjeux du moment.
http://radioafricain.com/ l'immigration-clandistine-ou-illegale-les motivations-les-causes-les conséquences-et- enjeux- du- moment/ le 06/06/2016 à 00 :og.

[3]– كمال طبيب ، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو-مغاربية** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إستراتيجية ومستقبلية، جماعة الجزائر03، 2011- 2012)، ص 38.

المؤسسات وغياب سيادة القانون وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشي الفساد المالي والإداري[1].

أو نظام وجود أنظمة استبدادية قمعية، عدم تمتع الفرد بالاستقلالية في اختيار مهمته وفي المشاركة في الحياة السياسية[2].

الأسباب الإجتماعية:

انعكست الأوضاع الاقتصادية المتدهورة على الوضعية الاجتماعية وأثرت فيها ضعف إيرادات الاقتصاد الوطني، كانت له أثار وخيمة على تغطية الحاجيات المتزايدة للمواطنين "غلاء المعيشة (هزالة الأجور) إضافة إلى ما وصل إليه سوق العمل الداخلي من اكتضاض في اليد العاملة نتيجة الانفجار الديموغرافي، فأصبح المجتمع المغربي يتميز بالفقر والأمية، الانفجار الديمغرافي، فأصبح المجتمع المغربي يتميز بالفقر والأمية، إضافة إلى البطالة التي تشكل أزمة حقيقية، ومعضلة اجتماعية كبرى، طالت كل فئات المجتمع وحتى حاملي الشواهد العليا[3].

---

[1]– لامية بن قارة ، **المعضلة الأمنية في البحر المتوسط وانعكاسها على الأمن القومي الجزائري، (فترة ما بعد الحرب الباردة)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر03، 2014– 2015.)

[2] –Amir Heinitz, Migration and Security in the eastern mideteranan (DCAF) a centre of security development and the rule of law, Septembre, 2013, P 22.

[3]– كريم منفي، **الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا، دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية**، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، بن بعد الله، مجلة القانون والأعمال).
http://www.droiteten trprise.org/web/ ?p=1585.

الأسباب الجاذبة لهجرة العقول:

- الريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلدان.
- توافر الثورات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة ومجزية ماديًا تشكل إفرازًا قويا للاختصاايين.
- إتاحة الفرص لإصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم أفاقًا جديدة أوسع وأكثر عطاءًا من جهة أخرى[1].

المطلب الثالث: النظرة الأوروبية والمغاربية لطبيعة تهديد الهجرة غير الشرعية:

النظرة الأوربية لطبيعة تهديد الهجرة غير الشرعية:

لعبت أحداث 11 سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوربا، وهذا بإضافة البعد الديني إليها، إلى جانب البعد الاقتصادي الذي اكتسبه قبل ذلك، وبذلك برز توجه يربط بين أكركات الإسلامية المتطرقة، والإرهاب الدولي، وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تضاعفت من التهديدات مع ارتباطها بموجات الهجرة غير

[1]– صلاح محمد عبد الحميد، **الهجرة، الطرق، الأسباب، الآثار، الجيزة**"، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 143.

الشرعية نحو أروبا، وما نتج عنها من تداعيات[1]، ولهذا تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب إلى دول الشمال إحدى القضايا الأكثر أهمية، بين المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للإتحاد الأوروبي.

- إن نظرة الدول الأوروبية إلى مسألة الهجرة غير الشرعية عبارة عن نظرة قلق وتخوف خاصة ما يخص مسألة اختلال التوازن الديمغرافي وعدم القدرة على المحافظة عليه خاصة من الجهة الجنوبية للمتوسط وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل، أي ازدياد نسبة البطالة في الجنوب وارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال.
- كل هذا جعل حكومات ودول الاتحاد الأوروبي يولي اهتماما كبيرا لمشكلة الهجرة غير الشرعية، ومحاولة وضع حلول لها، وذلك بالتعاون والاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط غير أنّ هذا الاهتمام من قبلها ركزّ بشكل أساسي على ضرورة وقف اتساع هذه الهجرة إلى شواطئ أروبا، بآليات أقل بما توصف بها أنها أمنية[2].
- يرى الاتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية أنه من محاصرتها ولذلك وضعت استراتيجية متكاملة تتمحور حول بناء

[1]– عثمان حسن محمد نوري وآخرون، "**الهجرة الغير الشرعية والجريمة**، الرياض"، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 2008، ص 64.

[2]– نعمان عبد الغني، "**الهجرة غير الشرعية" قوارب الموت والأحلام الشباب العربي**، لبنان، شبكة النبأ المعلوماتية، د.ع 2008، ص 38.

شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة تبادل الحر وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب وهذا من شأنه أن يقلص التفاوت في مجال التنمية ضفي المتوسط لتصبح منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءا مشتركا للإستقرار والأمن والسلم[1].

- ولقد تم التركيز على النظرة الأوربية فقط، لأن الاتحاد الأوروبي ودوله هو الذي صاغ وطبق آليات وسياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية على عكس الطرف الجنوبي للمتوسط الذي يتفاعل مع هذه المشكلة فقط بمقدار استحابة للتعاون بتنفيذ الآليات الأروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية لكن هذا لا يعني أن دول الجنوب ليس لها تصور حول المسألة[2].
- ولقد أكدت الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطية في مراقبة الهجرة غير الشرعية ومنع وصولها إلى الاتحاد، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى تضم دول الجنوب أروبا ودورها في مراقبة الهجرة باعتبارها نقاط التماس مع الدول المصدرة[3].
- من هنا، وبناءا على النظرة الأوروبية لمسألة الهجرة من جنوب المتوسط نحو الشمال، عملت دول الاتحاد الأوروبي سواء بشكل ثنائي مع الدول المغاربية أو بشكل

---

[1]– محمد سمير عياد ، **الهجرة في المجال الاورو متوسطي : العوامل و السياسات** ، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول الجزائر و الامن في المتوسط واقع و آفاق... ص 67.

[2]– محمود أبو العينين ، **العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد الحرب الباردة** ، مجلة السياسية الدولية ، ع 40 ، (أفريل 2000). ، ص 380.

[3]– نعمان عبد الغني، مرجع سابق، ص 48.

متعدد الأطراف في إطار منتديات وشراكات متعددة على العمل من أجل إيجاد حلول لظاهرة الهجرة الغير شرعية، وتنظيم الهجرة القانونية بما يتوافق بطبيعة الحال مع مصالح الدول الأوروبية التي مازالت بحاجة إلى اليد المغاربية المؤهلة الرخيصة، وبالتالي فهي تسعى إلى إنجاح الهجرة الانتقائية نحوها، حيث يعتبر الحوار الأطلسي في ذلك أحد هذه الحوارات التي تعمل الدول الأوروبية من خلالها بالتعاون مع الدول جنوب المتوسط الغربي خاصة على وضع ميكانيزمات هذا الحوار ما يختص بمسائل الهجرة الغير الشرعية نحو الشمال والحرص على وضع حد لها.

- إنّ قناعة أوروبا بأهمية التهديدات الآتية من الجنوب وأيضا بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه دول جنوب المتوسط في تحقيق أمن أوروبا وذهبت إلى أن مسألة الأمن في أوروبا يجب أن ينظر إليها في السابق الأوسع للأمن في العالم وأنها وثيقة الصلة بالأمن في منطقة البحر المتوسط بأكملها، بحيث أن صيرورة تحسين الأمن لا يجب أن تقتصر على أوروبا وحدها بل يجب أن تتعداها لا سيما منطقة البحر المتوسط.[1]
- وبالتالي فإنّ هناك العديد من المبادرات في هذا الإطار من الحوار الأطلسي على غرار مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط وغيرها، كلها تسعى لاحتواء التهديدات الأمنية أين تحتل الهجرة الغير شرعية الصدارة.

[1]– يسفى محمد، مرجع سابق، ص 130.

- ولقد تسلحت أوروبا بعتاد قانوني وتنظيمي ضخم، ففرنسا مثلا سنت قوانين متعددة التأشيرات البيولوجية الرقمية ومراقبة الزيجات المختلطة، وإجراءات لم الشمل وتشديد اجراءات قبول طلبات اللجوء أو استضافة المدعوين، كما شددت من مراقبة الحدود الداخلية والخارجية بزيادة التنسيق الأمني الأوروبي وعقد اتفاقيات التعاون العسكري والأمني مع البلدان المتوسطية، ورغم ذلك خصصت القوات الفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية وحدات بحرية وجوية لاعتراض المهاجرين السريين وتفتيش السفن المشتبه بها، خاصة أن الدول العربية تعتبر من أكثر البلدان في العالم تصديرا للمهاجرين بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتردية والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان[1].
- هذه الاستراتيجية لا تختلف عن سابقاتها بل هي استمرارية لما بذل من مجهودات لتحقيق نفس الأهداف، فهي تنطلق من أنّ البحر الأبيض المتوسط هو فضاء أوروبي يحتاج إلى العناية والسلم وأن دول الجنوب يدخلون في هذا الإطار، كما أن الدول الأوروبية يريدون اقناع دول الضفة الجنوبية بمدى اهتمامهم بهذه الأوضاع السيئة التي يعيشونها، وهو ينتمون إلى نفس المنطقة وأن استمرار تردي الأوضاع سوف يضر الجميع والكل يجب أن يكون من طرف دول المنطقة لا غير[2].

[1]– محمد أبو العنين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007–2008**، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، لإصدار(05 أ كتوبر)، 2008، ص 392.

[2]– مصطفى ينون، "**المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**"، ملتقى قسنطينة، 2008، ص 339.

- وبهذا فقد أصبحت الهجرة السرية تثير الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع فقد صنفت من أهم القضايا الأمنية التي ما فتئت تتصاعد فيها التشديدات من تضييق على نظام التأشيرات وترحيل المهاجرين السريين وتوسيع نظام الإقصاء للمهاجرين الشرعيين.
- إنّ الهجرة المغاربية سواءا الشرعية أم السرية في الدول الأوروبية تمثل مصدرا لتشنج العلاقات الأوروبية المغاربية نتيجة المعاناة والتهميش الذي يعانيه المهاجرين والمغاربة في أوروبا.
- وكذلك للسياسات الأمنية التي تظهر المهاجرين المغاربة على أنهم مصدر خطر على الأمن الأوروبي سواءا بفعل تزايد نسب البطالة أو بارتباطهم بالإرهاب، وإنّ مثل هذه السياسات توتر العلاقات بين الدول الأوروبية والدول المغاربية نتيجة تعرض رعايا القانية إلى التميز في الأولى، وهو ما تطرحه الدول المغاربية في تفاشاتها مع الدول الأوروبية والتي تستبعده من دائرة النقاش ما يثير خلافات واسعة بين الضفتين.
- هذا الملف يؤثر سلبا على العلاقات الأورو-مغاربية نتيجة اختلاف الرؤى حوله، وهي بالتالي مصدر توتر وإحداق أزمات في العلاقات كأزمة المغرب مع اسبانيا على إثر اتهام اسبانيا للمغرب بمساعدة المهاجرين السريين بالمرور إلى اسبانيا وهو ما أثار استهجان المغرب لمثل هذه التصريحات وتوتر في العلاقات، فالهجرة تمثل كذلك ورقة ضغط سياسية لفائدة الدول المغاربية ويقول العاهل المغربي في هذا

الشأن: "إدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة المنافية لكرامة الإنسان والمؤثرة سلبا على علاقات التعاون وحسن الجوار، فقد اتخذ المغرب تشريعات عصرية صارمة لتجريم ومحاربة عصابات المتاجرة بالهجرة السرية".

- وعليه فقد قامت كل الدول المغاربية بتجريم الهجرة السرية، وسن قوانين تعاقب الذين يقدمون على هذا الفعل والذين يساهمون فيه بأي شكل مباشر أو غير مباشر.
- لكن هذا الملف أيضا يحمل شقا ايجابيا على الدول المغاربية في علاقاتها مع الدول الأوروبية، إذ أنه وبفعل تزايد حجم الظاهرة بتزايد نسب الفقر والبطالة، عمدت الدول الأوروبية إلى تقديم مساعدات مالية ومادية للدول المغاربية بهدف مساعدتها على إنجاز مشاريع اقتصادية تساهم في تقلص أعداد المهاجرين، ولذلك توافرت الجهود بين أوروبا ودول شمال إفريقيا (خاصة المغرب) باعتبارها البوابة التي تصل منطقة إفريقيا بالقارة العجوز في محاولة لاحتواء الظاهرة.
- ففي مجال التعاون الامني الأوروبي–المغاربي تزايد الاهتمام بمعالجة ظاهرة الهجرة السرية في نهاية القرن الماضي حيث حضرت ولا تزال تحضر كموضوع رئيسي في جميع اللقاءات وبنود الاتفاقات ومنها على الخصوص إعلان برشلونة الذي تمت الإشارة فيه إلى الموضوع بالتنصيص على الاعتراف بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في العلاقات الأورو–متوسطية، والاتفاق على تكثيف التعاون من أجل تخفيف

وطأتها بواسطة برامج تأهيل ومستعدة لخلق فرص عمل وغيرها مع التعبير على الوعي بإعادة التفكير على قبول المهاجرين والاتفاق على تبني[1].

نظرة دول المتوسط والدول المغاربية لطبيعة تهديد الهجرة غير الشرعية:

- تطرح قضية الهجرة السرية في جنوب المتوسط ضرورة إعادة النظر في أساليب المعالجة لها من قبل دول المصدر (الجزائر- المغرب- تونس) خاصة ذلك أن معالجة الدول المغاربية لهذه الظاهرة في إطار من التنسيق والتعاون والمتبادل يبقى بعيد عن مستوى الفعالية الموجودة في الدول الأوروبية خاصة مع فشل الوحدة المغاربية.
- حيث نجد أنّ سياسات مكافحة هذه الظاهرة فيما بين دول جنوب المتوسط كانت جد محتشمة، واتجهت بالمقابل إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوروبية بشكلها المنفرد أو في إطار الاتحاد الأوروبي أكثر منها علاقات عربية مغاربية.
- فبالنسبة للسياسات الداخلية وفي إطار التحكم في الهجرة السرية تكثفت مجهودات حراسة الشواطئ والحدود من خلال تكثيف دوريات المراقبة ومضاعفة عدد الوحدات والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع.[2]

[1]- مقتطف من خطاب العاهل المغربي منتدى 5+5، تونس، بتاريخ 5 ديسمبر 2003.

[2]- ن. سوكو، "43 مليار جينار لموجهة الفقر في 16 ولاية"، جريدة الخبر، العدد 4697، 06/05/08

- غير أننا لا ننسى أن العلاقة التي تربط المهاجرين المغاربة خصوصا بدولتهم الأصلية تبرز بوضوح سواء المغرب، تونس، الجزائر في كونهم العمود الفقري لما يصطلح عليه بالاقتصاد الاجتماعي[1]، فلقد أصبح هؤلاء المهاجرين فاعلين مهمين وهذا من خلال المشاريع الاقتصادية التي تساهم في تنمية بلدانهم الأصلية[2].
- كما أن الهجرة غير الشرعية لا تتضمن الأشخاص عديمي المؤهلات أو ذوي المؤهلات متدنية فقط، بل أصبح رائجا تواجد كفاءات عالية من ضمن هذه الفئات المهاجرة، (أطباء، محامون...) وعليه فالدول العربية عموما والمغاربية خاصة في مقابل استقبالها لتحويلات المهاجرين كمصدر لتدخل، فإنها تتأثر بهجرة أبناءها اليافعين في سن العمل ومن المتعلمين، مما يؤثر سلبا على هرمها السكاني وكذا تعطل برامج التنمية بسبب تأثر القوى العامة وخصائصها، وفقدان المتخصصين وذوي المهارات بهجرة أهم عناصر رأسمال البشري، واستنزاف عقولها[3].
- ومن جهة أخرى ترى دول العالم الثالث بأن الهجرة هي مكسب لها من خلال العلاقات التي تربط المهاجرين خاصة المغاربة بدولهم الأصلية وتأثير هذه الدول من

[1]– عمار جفال، " العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية"، ملتقى قسنطينة.

[2] – Dominique, Bonne Jacques Scheibling, la méditerranée ; paris, Hachette livre, 2002, pp, 154.

[3]– محمد أبو العين، مرجع سابق، ص 389.

خلال ما يقومون به من تحويلات مالية وغيرها، كما تقوم الهجرة بالمساهمة في تخليص مجتمعاتها من عدة ظواهر سلبية كالفقر، البطالة، الجهل، والأمية...إلخ.

- في الأخير يمكننا القول أن الحل الأمثل لتوقيف الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب إلى الشمال يكمن في الإحاطة بها في شموليتها.
- أي في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع ضرورة تحقيق تنمية الشاملة بالدول المصدرة لها.

المبحث الثالث: طبيعة تأثير الجريمة المنظمة على أمن دول شمال و جنوب المتوسط:

تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر التحديات التي يواجهها العالم حاليا خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة، ولا يمكن لدولة أو مجتمع محلي أن يضمن عن هذه الظاهرة، بسبب اختراق هذا النوع من الجرائم للحدود الوطنية، بعد التطور التقني الذي شهده العالم، والذي حوله إلى قرية عالمية.

- تعريف الجريمة المنظمة:

لغة:

تعني كلمة جريمة لغة: جرم- جريمة وأجرم وأجترم عليه: أذنب ويقال جرم- جريمة: عظيم جرمه، جرمه، ويجرم عليه: اتهمه بجرم وبذلك الجريمة: الجرم والذنب.

أما اصطلاحًا:

فهي المخالفة القانونية التي يقدر لها القانون عقابا بدنيا (ماديا) أو عقابا اعتباريا (معنويا) والجرم هو التعدي على العلاقات والروابط الإنسانية بمعانيها المختلفة سواء منها القانونية أو الاجتماعية والإنسانية[1].

وكلمة جريمة أصلها من جرم بمعنى كسب وقطع، وكانت هذه الكلمة مستعملة منذ

[1]- منيرة مقدر، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون دولي عام وحقوق الإنسان، جامعة مولود محمد خضير بسكرة، 2014- 2015)، ص 07.

القديم للدلالة على كسب المكروه غير المستحسن[1].

يوجد على صعيد الفقه القانوني اتجاهين في تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

الاتجاه الأول:

يعرف الجريمة المنظمة تعريفا يجمع بين المنظمة الإجرامية والجريمة، وذلك على أساس أن الجريمة المنظمة تتمثل في النشاط الإجرامي الذي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها في المقام الأول للكسب بوسائل غير مشروعة[2]، أي أنها ليست نوعًا خاصا من النشاط بل هي تقنية للعنف والرعب والفساد، ولها القدرة على دخول أي مجال اقتصادي لتحقيق أرباح كبيرة، وباعثها الأساسي إقامة احتكار بعض الأنشطة المشروعة أو غير المشروعة التي تحقق هذه الأرباح[3].

الاتجاه الثاني:

يعرف الجريمة المنظمة تعريف تبرز فيه عناصر المنظمة الإجرامية دون الإشارة أو النشاط الإجرامي الذي يصدر عنها، أي أنه هذا الاتجاه يستخدم تعريف الجريمة المنظمة للدلالة على المنظمة الإجرامية ويعرفها على النحو التالي:

[1]– نزيه نعيم شلال، **الجريمة المنظمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010، ص 13.

[2]– مفيد نايف الدليمي، **غسيل الأموال في القانون الجنائي**، دراسة مقارنة، عمان، الأردن، دار الثقافة، 2006، ص 49.

[3]– كوركيس يوسف داود، **الجريمة المنظمة**، ، عمان، الأردن، دار الثقافة ،2001، ص 16.

"جماعة من الأشخاص تتفق على تشكيل مجموعة أشرار لها تنظيم تهدف إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة بدافع الربح المالي"[1].

تعريف الاتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة:

وضعت في سنة 1993، مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي تعريفا للجريمة المنظمة بأنها: "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطًا إجراميا بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة غير محدودة ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وتهدف للحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح وتستخدم في ارتكابها الجريمة العنف والتهديد، والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية[2].

يشير "دانيال بل" إلى أن الجريمة المنظمة ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات المدنية التي تتقبل الانحرافات الإجرامية، وتعتبر أن تلك السلوكيات، أما خارج دائرة اهتمامها، أو تحظى بتشجيعها، باعتبار أن هناك روابط ثقافية وفكرية تجعل من السلوك الإجرامي نمطا مقبولاً نسبيا، باعتبار أحد الطرق المؤدية للإشباع النفسي والاقتصادي لتلك (الشرائح البشرية) التي إن لم تساهم مباشرة في دعم السلوك الإجرامي

[1]– كوركيس يوسف داود، المرجع نفسه، ص 17.

[2]– شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001، ص 54.

فإنها تسهل بطريقة غير مباشرة بمباركة ذلك السلوك وبغض النظر عنه، حتى وإن كان هذا السلوك لا يهدد أمن تلك الشرائح ولا يعود بالنفع عليها بصورة مباشرة[1].

وبالنظر إلى التعاريف السابقة نستخلص أن تعريف الجريمة المنظمة يعتمد على تحديد عدة عناصر ومنها أنها الظاهرة الإجرامية التي يكون ورائها جماعات معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح، وقد تمارس نشاطها داخل إقليم الدولة أو تقوم بأنشطة إجرامية عبر وطنية أو تكون لها علاقات بمنظمات متشابهة في دول أخرى[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كون الجريمة المنظمة عابرة للأوطان هو صفة قد تلحق بالجريمة المنظمة وقد لا تلحق بها فإن توافرت هذه الصفة اعتبرت الجريمة المنظمة عبر وطنية وإن لم تتوافر اعتبرت جريمة منظمة ترتكب داخل حدود الدول[3].

ومن الناحية العلمية التطبيقية نجد أن الجريمة المنظمة تتعلق بممارسة أنشطة اقتصادية وتجارية حيوية للإقتصاد القومي الوطني والعالمي، مما قد يعرض هذا الاقتصاد للمخاطر نتيجة للأنشطة غير مشروعة les activités illégales من التجارة بالمخدرات والأسلحة وتجارة بالأعضاء البشرية، وتبييض الأموال، والواقع العملي يؤكد زيادة حجم

---

[1]– مجموعة مؤلفين، **الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي**، الحامد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، (بدون سنة)، ص 15.

[2]– محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية** ، القاهرة: دار الشروق ، ط1، 2004، ص 11.

[3]– طرق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000، ص 64.

الجريمة المنظمة وهذا ما أكدت عليه من مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة، وخاصة مع تحرير التجارة العالمية من القيود، لذا كان لابد من تبيان آليات مكافحة الجريمة المنظمة التي أصبحت منتشرة عبر جميع الدول[1].

المطلب الثاني: أنواع وخصائص الجريمة المنظمة.

الفرع الأول: أنواع الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن نشاطات الجريمة المنظمة لا تقتصر على نوع واحد وأكثر من أنواع الإجرام ولكنها تتشعب وتتوزع على جرائم لا يربطها ببعضها البعض، غالبا، صلات مباشرة فمجالات الجريمة المنظمة متعددة، منها جرائم اقتصادية وجرائم الشركات المتعددة الجنسيات، والاغتيال الدولي، إلى مجالات الدعارة والقهار والاتجار في الأطفال والنساء والأعضاء البشرية والتهريب الدولي للسلاح والمواد المشعة، وتزييف النقود وسرقة وتزوير اللوحات الفنية، وتهريب الآثار وسرقة وتهريب السيارات والإتجاز في النفايات النووية والكيميائية[2].

وسنتناول من خلال هذا المطلب بعض أنواع الأنشطة الداخلة في نطاق الجريمة المنظمة مع التركيز على أهمها:

---

[1]– **الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها على المستوى الدولي**، "منتدى قانون الإمارات".
www.thenacmlaw.com/vb/t 2040.html.

[2]– **الجريمة المنظمة وعلاقتها بالمعلوماتية.**
http://www.stortimes.com/?t=16194021.

1- الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية:

يعتبر الاتجار بالمخدرات تجارة غير مشروعة على الصعيد العالمي تتضمن زراعة وصناعة وتوزيع وبيع المواد الخاضعة لقوانين حظر المخدرات، وفي الإعلان المعني بسيادة القانون، سمت الدول الأعضاء بأهمية تعزيز التعاون الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وسلمت الجمعية العامة أيضا بأنه «على الرغم من الجهود المكثفة التي تواصل الدول والمنظمات المعنية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بذلها، فإن مشكلة المخدرات العالمية تفوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة»[1].

وتعتبر تجارة المخدرات من أهم وأقدم أنواع الجريمة المنظمة في المجتمعات الحديثة فقد قدر الخبراء عدد مدمني المخدرات بحوالي (320) مليون شخص في شتى أنحاء العالم معظمهم من فئة الشباب، ويكلف الإدمان ما يزيد عن (500) مليون دولار سنويا، ويستهلك المدمنين سنويا ما يزيد عن (3) ألاف طن من الأفيون، و(417) طن من مسحوق الكوكايين و(38) ألف طن من الماريخوانا و(1900) كن من الحشيش (34).

ومن ثم نعتبر بحق مشكلة المخدرات مشكلة مجتمعية تتطلب تضافر كافة الجهود في مجالي مكافحة العرض وخوض الطلب لمواجهتها، وبعد أن كانت المواجهة تأخذ صور فردية وبعد أن تأكد أنه لا يمكن لدولة ما بمفردها أن تقاوم المشكلة، اتجهت إرادة المجتمع

[1]- الأمم المتحدة فسيادة القانون

http://www.un.org/ruleof Law/ar/thematic-areas/transnational-threats/ drug-trafficking/

الدولي إلى مواجهتها نظرًا لأثارها الوخيمة التي تتعدى الفرد إلى الأسرة إلى المجتمع[1].

2- الاتجار غير المشروع بالأسلحة:

بما أن الأسلحة غدت تسيرًا فإن تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني أصبح أكثر صعوبة إلى حد بعيد للغاية، إنّ توفر الأسلحة غير المنظم، لاسيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيادي الجماعات التي تكون على دراية بالقانون الدولي الإنساني أو إلتزامه، فاق جهود تأمين الامتثال للقواعد الأساسية للحرب وأدى إلى تدهور وضع المدنيين الذين اكتنفهم النزاعات المسلحة، وتشير الدراسات إلى أن عدد إصابات المدنيين في الحروب زاد نصوره مأسوية منذ الحرب العالمية الأولى، بالفعل إن عدد الوفيات في صفوف المدنيين فاق عددها بين المقاتلين في كثير من النزاعات العرفية والنزاعات الداخلية الأخرى.

ولا يؤدي توفر الأسلحة على نطاق واسع إلى جعل النزاع مميتا بدرجة أكبر وحسب ولكنه يعوق كذلك جهود الإغاثة، ويحد من جهود إعادة بناء المجتمع بعد انتهاء القتال ويتفاقم المرض والجوع والتجاوزات عندما يضطر العاملون في المجال الإنساني إلى تعليق عملهم أو مغادرة البلد برمته بسبب الحوادث الأمنية، ويمكن أن تستمر المعاناة لسنوات بعد

[1]- **الجريمة المنظمة وعلاقتها بالمعلوماتية**، نفس المرجع السابق.

انتهاء النزاع، إذ أن سهولة الحصول على الأسلحة تؤجج العنف وتفوض سيادة القانون وتعيق المصالحة بين الأطراف المحاربة السابقة[1].

3- جرائم تبييض الأموال:

جريمة غسل الأموال تعد من الجرائم المنظمة الخطيرة من حيث حجم الجريمة لكونها من جرائم العصابات، أي الجريمة المنظمة التي تستخدم التخطيط الدقيق، وتبرز أهمية هذه الجريمة إذا عرفنا أن تجارة غسل الأموال تأتي تقريبا في المرتبة الثالثة بعد تجارة النفط وأسواق الأوراق المالية، حيث يبلغ حجم الأموال المغسولة سويا (200 مليار دولار أمريكي)[2].

وفي ظل طاهرتي التقدم العلمي والتقني والعولمة زاد التفاعل بين الدول، مما سهل انتقال رؤوس الأموال بينها وأتاح العصابات الجرائم المنظمة فرصة إنجاح أنشطتها من خلال جمع الأموال بطرق غير مشروعة والعمل لاحقا على تغيير صفتها لتظهر كأنها متولدة من مصدر مشروع، في ظل ظروف لا يوجد فها تنظيم قانوني يواجه مخاطر هذا التطور[3].

---

[1]- اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/arms-avaibility-0505.htm.le 19/07/2016 à 21:45.

[2]- أديبة صالح، **الجريمة المنظمة (دراسة قانونية مقارنة)**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ص 123.

[3]- أديبة صالح، نفس المرجع السابق، ص 124.

الفرع الثاني: خصائص الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

تمتاز الجريمة المنظمة بعدد من الخصائص التي تميزها عن أنماط الجرائم الأخرى، وقد حدد العالم "كرسبي" بعض خصائص الجريمة المنظمة، باعتبار حجمها وسلسلة الأوامر والتعليمات التي تماثل ترتيب وتدرج المنظمات العسكرية والأمنية، كذلك التخطيط المعقد واللجوء إلى القوة والتهديد باستعمالها، بالإضافة إلى وجود قيادة مركزية في القمة وتمتعها بدرجة من الصيانة تجاه إجراءات القبض والمداهمة في مستويات قياداتها العليا.

ومن أهم الخصائص نجد:

1- التخطيط:

يعتبر التخطيط ميزة هامة تتعلق/صفة مباشرة بالجماعة المنظمة، ويعني الدراسة المسبقة لأي عملية إجرامية تقدم المنظمة على ارتكابها، ويتطلب التخطيط قدرًا عاليا من الذكاء والخبرة بهدف ضمان استمرار أنشطتها بعيدًا عن رقابة ومتابعة السلطات المعنية بقمع الجريمة، فالمنظمات الإجرامية تحتاج إلى عدد من محترفي الإجرام الذين يملكون مؤهلات وخبرات عالية تمكنهم من سد جميع الثغرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي قد تؤدي إلى فشل أو اكتشاف الجريمة[1]، ولذلك يطلق على هذه الجرائم مصطلح جرائم الذكاء.

[1]- قريش سامية، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، بدون تاريخ، ص 28.

2- التعقيد:

وهذا الشرط من شروط التنظيم، لأن الأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم، وهو سرعان ما ينكشف أمره لوضوح أساليبه، ولا يجد المجرمون المحترفون فرصتهم في ممارسة هذا النوع من الجرائم البسيطة، وفي ظل التعقيد يجد المجرمون مجالا رحبا لإختيار الأساليب التي تساعدهم على تجاوز القانون[1].

3- التنظيم:

يحتاج القيام بالجريمة المنظمة وجود منظمة إجرامية على درجة كبيرة من التنظيم حتى يمكن القول بارتكابها، وهذا ما أشارت إليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المنعقدة في Palermo عام 2000 حيث أشارت إلى أنه (يقصد بتعبير جماعة ذات هيكل تنظيمي جماعة غير مشكلة عشوائيا بغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لإعطائها أدوار محددة رسميا وأن تستمر عضو يتهم فيها) ويتصف هيكلها التنظيمي بالثبات والاستمرارية وبالإضافة إلى وجود قيادة مركزية في القمة والذين يتمتعون بدرجة كبيرة من الحصانة اتجاه القبض والمداهمة في مستويات قيادتها العليا[2].

[1]- محمد فاروق، مكافحة الإجرام المنظم، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية، 1409هـ، ص ..

[2]- محمد فوزي صالح، **الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة يحي فارس، 2008- 2009)، ص 18.

النظرة الأوروبية و المغاربية لمدى تأثير الجريمة المنظمة:

يرى الإتحاد الأوروبي أن الجريمة المنظمة تمثل كل جماعة تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على إرتكاب جرائم جسمية، بهدف الحصول على السلطة، أو تحقيق الأرباح[1] حيث أنه توجد العديد من الأبعاد للجريمة المنظمة التي تؤثر من خلالها على أمن منطقة المتوسط و نذكر منها:

البعد الإجتماعي : و يتمثل في الآثار السلبية الناجمة عن إستخدام المخدرات و نمو العنف و التحكم في المنظمات الإجتماعية، و إنهيار قيم المجتمع و تفشي المشاكل الإجتماعية.

البعد السياسي: التأثير في الأحزاب السياسية و المسؤولين مما يؤدي إلى فقدان الثقة الشعبية فيهم.

البعد الإقتصادي: تتحكم شبكات الجريمة المنظمة في الأسواق الداخلية و الدولية و في الأنظمة المالية لبض الدول، و تدمر اقتصادها بفعل جرائم كغسل الأموال، و التهريب الضريبي، و تهريب السلع و المهاجرين.....إلخ[2]

[1]– عبد المنعم سعيد "**الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد**"، مجلة سياسة دولية، ع 112 (أكتوبر 1995) ص 60.

[2]– إمام حسنين خليل، **الجرائم الإرهابية**، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2001، ص ص 101–102.

إن الجريمة المنظمة تقوم بها عصابات قد تجد التأييد من بعض الحكومات لنشر الفوضى بسرقة الأموال العامة، أو نهب البنوك في الدول النامية و توفير الملاذ الآمن لهم في بلدان أخرى التي انتقلت بها هذه الأموال.

من جهة أخرى يزداد التخوف من الجريمة المنظمة عندما تقترن بأفواج المهاجرين غير الشرعيين، جراء نشاطات الهجرة غير الشرعية في أعمال الجريمة المنظمة[1].

وغالبا ما يؤدي نقص الاندماج هؤلاء المهاجرين في المجتمعات المستقلة لهم إلى استفحال الجرائم والجريمة المنظمة مما يهدد استقرار هذه.

والهجرة غير الشرعية يشتركان في أن كلاهما ظواهر مانعة وحركية تتجاهل الحدود، وكلاهما ينظر إليه كتهديد قادم من خارج الجماعة المستقرة وكلاهما يغذي الآخر[2].

وترى الدول الأوروبية أن فيما يتعلق بالجريمة المنظمة، فإنه يجد أن تعميق الشراكات الموجودة ضمن جوارنا والشركاء الرئيسين وضمن الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالتعامل مع تحركات الناس، الشرطة والتعاون القضائي، تطبيق أدوات الأمم المتحدة الموجودة حول الجريمة المنظمة مهم جدا[3].

---

[1] – Philippe Marchesen, les nouvelle menace : les Relation Nord–Sud des années, 1980 à nos jour, France, Paris: KALTHA, 2001 . p44.

[2]– غربي محمد، "**الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والامن في المتوسط، واقع وآفاق، قسنطينة، جامعة منتوري، 29–2008/04/30.

[3]– جمال ساسي، مرجع سابق، ص 40.

حيث يرى المجتمع الدولي أن الجريمة المنظمة هي أكثر الجرائم فتكا بالدول وباقتصادها، لأنه يمس الاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، فلقد تجذرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها فهي بذلك لا تتوالى في استخدام وسائل التخويف والاختطاف والترهيب، وذلك بالتعاون مع جماعات أخرى، توفرها الوسائل كالنقل والتسليح والاتصال.

وهي أيضا "ظاهرة عابرة للحدود ولا تستثنى في نشاطها وتعاملاتها أي فضاء أو إقليم[1].

ج- الجريمة المنظمة:

تؤثر الجريمة المنظمة على العلاقات بين ضفتي المتوسط كغيرها من التهديدات الأمنية الأخرى، وترتبط الجريمة المنظمة ارتباطا وثيقا بالإرهاب الدولي والهجرة السرية في المنطقة، وعليه فقد أصبحت من المسائل الجوهرية في الشراكة الأورومغاربية في بعدها المتوسطي باعتبارها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار بمنطقة حوض البحر الأبض المتوسط، خاصة بعد تحولها إلى ظاهرة عابرة للحدود.

إنّ تهريب المخدرات من منطقة شمال إفريقيا إلى أوروبا، والمتاجرة غير المشروعة بالسلاح وارتباطه بالعمليات الإرهابية، وتفشي استحواذ المال المبيض على اقتصاديات شمال

[1]- عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ص 63-64.

إفريقيا، خلق عدة معوقات في العلاقات بين الدول الأوروبية والمغاربية وأثرت بشكل سلبي حيث تتدخل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للدول المغاربية وهذا لفرض نوع من الرقابة على الطرق التي تنتهجها هذه الأخيرة لمواجهة هذه النشاطات الإجرامية.

ولمواجهة هذه الآفات كان لابد من تفعيل تعاون أورو مغاربي باعتباره أفضل وسيلة وأنجحها للتغلب على هذا المشكل، ولهذا الغرض تم إدراج موضوع مكافحة المخدرات والاتجار بالبشر في اتفاقيات الشراكة الموقعة بين هذه الدول، حيث تم إدراج موضوع مكافحة المخدرات في المادة 62 من الباب الخامس من اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب والمجموعة الأوروبية وسبل التعاون للقضاء على المخدرات فعمل المغرب على تجريم أي نشاط له علاقة بالمخدرات.

وفي تأثير إيجابي قامت الدول الأوروبية بمنح المغرب هبات مالية وقروض لتمويل تطوير البنيات التحتية للمناطق الشمالية المغربية (منطقة الريف) التي تعد المنتج الرئيسي للمخدرات وفي إطار "برنامج ميدا" أقر الاتحاد الأوروبي إستراتيجية متعددة القطاعات بمساهمة "البنك الأوروبي للاستثمار" لمحاربة زراعة المخدرات وتشجيع المبادرات التنموية خصوصا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وكنموذج فقد قامت المغرب واسبانيا باعتبارهما طرفين رئيسين في معادلة محاربة الإجرام بتوقيع على بروتوكول في عام 1997 حدد مجالات التدخل والتعاون في الحرب على المخدرات.

وبهذا فقد دفعت المخدرات ومختلف الجرائم المنظمة الأخرى البلدان الأوروبية إلى عقد لقاءات أمنية مع الدول المغربية خاصة مع المغرب وتم رفع درجة التنسيق الأمني لمواجهة هذه الآفات.

خلاصة الفصل الثاني

– لقد كان من الصعب تحديد تعريف شامل ومحدد لحوض البحر المتوسط لأن الوعاء الجغرافي لهذه الدائرة يتسع أو يضيق تبعا لنوعية الإدراك للمعطيات والعوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة ، لاسيما بالقياس إلى توقعات تطورها في المستقبل، كونه واقع متغير، ومن ثم يدخل في نطاق الدراسات المستقبلية المستقبلية.

–إن الأهمية الإستراتيجية للمتوسط تكمن في كونه نقطة تماس والتقاء بين ثلاث قارات إذ يصل بين أوربا وآسيا ويعتبر بوابة لإفريقيا ويربط بين غرب العالم العربي من خلال اتصاله المباشر بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية كونه يحتوي على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما المنطقة المغاربية.

–إن مسار العلاقات الأورومغاربية خلال العصر الحديث عرف عدة مبادرات تعاون إلا أن مجملها كانت مبادرات أوروبية طغى عليها عامل التبعية لشمال متطور و جنوب متخلف مما جعل من هذه الأخيرة أن تكون مستهلكة لا مشاركة.

–إن بروز مصادر تهديد جديدة بالمنظور الأوروبي والمتمثلة في ثلاثية الإرهاب، الهجرة الغير الشرعية و الجريمة المنظمة، جعلت البعد الأمني يسيطر على مسار العلاقات

الأورومغاربية، ومما زاد من صعوبة معالجة هذه التهديدات أنها لم تلق نفس الإدراك من كلا الطرفين (الجنوب والشمال).

-إن علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط ما ا زلت مستبعدة والسبب وجود مجموعة من التحديات على مستوى كل ضفة ومن بينها توسيع الإتحاد وما نتج عنه من تنافس حاد بين القوى الفاعلة فرنسا وألمانيا بخصوص استقطاب جهات أخرى قصد توسيع النفوذ وتقوية مواقفهما داخل الإتحاد الأوروبي .بالإضافة إلى غلبة الاتجاه القطري على مستوى علاقات الدول المغاربية وغياب سياسة إقليمية مشتركة تعالج المشكلة، في حين تتعامل دول الشمال في إطار تجسيد لسياسة الإتحاد الأوروبي كقوة موحدة.

-إن منطقة البحر المتوسط أصبحت تشكل بدورها تحديا أمنيا حقيقيا لأوروبا، طالما أن بعض الدول المتوسطية تعاني من عدم الإستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، باعتبار أن معظم من تم القبض عليهم في أوروبا ووجهت لهم تهم إرهابية، جريمة منظمة أو هجرة غير شرعية، قد أتو من الضفة الجنوبية وأغلبهم من المنطقة المغاربية، وعليه، حان الوقت لأوروبا كي تعمل على تقوية أواصر التعاون مع الدول المتوسطية وخاصة الدول المغاربية على وضع إستراتيجية شاملة شاملة لمواجهة العوامل المعقدة التي تعيق دفع عجلة التنمية والتعاون السياسي في المنطقة المغاربية.

-لعل عالم ما بعد الحرب الباردة، أو عالم الأحادية القطبية امتلك خاصية مميزة في إدارة السياسة الأمنية تتلخص في تزايد تأثيرات الجريمة المنظمة، وهيمنتها في جميع الأقاليم وتواجدها الدائم في مختلف الأحداث.

-ومنطقة المتوسط لم تكن جديدة في اهتمامات القادة الإجراميين بل ضرب من التاريخ لاسيما نحو الدول العربية، فما طبيعة تأثير الجريمة المنظمة على أمن دول شمال وجنوب المتوسط ؟

الفصل الثالث

استراتجيات مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة الاورومغاربية

المبحث الأول: استراتيجيات الاتحاد الاوروبي في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة الأورو مغاربية

المطلب الأول: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

أولا: الاستراتيجية الأمنية والسياسية

تشكيل قوات الأور فورس[1]:

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995 حيث قررت الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، وفي 1996 تمت بالفعل ،وتتكون من قوة برية تعرف بـ" Euro force–"؛وأخرى بحرية أيضا اختصارا بـ" Euro Mar Force " وبالتالي فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات وتكمن مهمتها في:

– حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوربا ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك Combined Join Task Force (CJTF)، ليتبنى فيما بعد فكرة قوات التدخل السريع (نوفمبر 2002)، حيث وافقت دول الاتحاد الأوروبي الخمس

[1]– فريجة لدمية، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة –الهجرة غير الشرعية أنموذجا**– (مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2009–2010،) ص113.

عشرة – آنذاك– ، على تشكيل قوات للتدخل السريع هدفها المحافظة على الاستقرار والأمن الأوروبي، إلى جانب التدخل السريع في أية أزمات تؤثر في مصالح أوربا (حماية منابع النفط، حماية الرعايا الأوروبيين في الخارج...).

وبعد منع أو الحد من الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهريب المخدرات يعد ابرز أهداف القوات الأوروبية للتدخل السريع على أساس أن هذه المناطق تعتبر مناطق نفوذ تقليدية لأوربا.

-إنشاء وكالة فرونتكس:

أنشأ الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 وكالة أوروبية لإدارة التعاون الميداني بشأن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (هيئة مستقلة ومتخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء 1في ميدان حماية الحدود security Borderتعرف باسم "فرونتكس" Frontex" "مهامها:[1]

– تنسيق التعاون العملياتي Operational cooperation بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية .

– مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود (عن طريق تطوير معايير مشتركة للتدريب، عقد ندوات وورشات عمل لموظفي السلطات المختصة.

[1]–وكالة حراسة الحدود الأوروبية / http://www.frontex.europa.eu

– تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.

– مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملياتي على الحدود.

– تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة (رعايا الدول الثلاث الذين يقيمون بصورة غير شرعية في الدول الأعضاء).

هذا ورغم السعي الحثيث للوكالة من أجل وقف تدفق مهاجري القوارب غير الشرعيين من إفريقيا إلى الإتحاد الأوروبي إلا أنها صادفت في عام ال 2008 نجاحا أقل في حمل الدول الأوروبية على التعاون مع بعضها البعض فضلا عن دول الشمال الإفريقي إذ ركزت العملية" نوتيلوس "التي تولتها هذه الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا، لكن لم تبعد أحدا إلى شمال إفريقيا، ويعزى إخفاقها في هذه العملية إلى" الاختلاف في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر"، كما أدت عملية" هيرا " الخاصة بفرونتكس أثناء عام 2008 إلى درع وتشتيت نحو 4آلاف و 373مهاجرا غير موثقين إلى غرب إفريقيا كانوا متوجهين إلى جزر الكناري أما في عام ال 2009 ، فقد تأخرت العملية الثانية لنوتيلوس، بسبب عدم اتفاق مالطا وإيطاليا على الدولة المسؤولة عن استضافة الأشخاص الذين تم إنقاذهم من البحر، وللمرة الأولى في تاريخها أسفرت عملية لفرونتكس، في18 جوان 2009 ، عن اعتراض وإعادة مهاجرين من وسط البحر المتوسط إلى ليبيا وشاركت طوافة" بوما "ألمانية في العملية نوتيلوس الرابعة، المنسقة من قبل حرس

الحدود الإيطالي، في اعتراض قارب يحمل 75مهاجرا على مسافة 29 ميلا جنوب لامبادوزا وتناقلت التقارير أن حرس الحدود الإيطالي سلم المهاجرين إلى قارب دورية ليبي، قام الأخير بنقلهم إلى طرابلس.[1]

حيث–وحسب التقارير" –سلموا إلى وحدة عسكرية ليبية." على الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار :مراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آليا وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا 19 ألف 841 مهاجر غير شرعي سنة 2005 وإيقاف الجزائر 8000مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة (19 بلدا) 90% منهم يستعملونها كمنطقة عبور .، سنة 2007كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجرا، وتسوية وضعية 517 مهاجرا غير شرعي سنة 2006 ، هذا وتشير الأرقام إلى وصول ما يقارب 70 قارب هجرة غير شرعية إلى إيطاليا قادمة من الدول المغاربية، على رأسها الجزائر بنسبة % 40 سنة 2009.[2]

تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها :المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، القاضي

[1]– نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية" متحصل عليه من www.digitial.ahram.org.eg/checkpart.aspx ?serial=409039

[2]– المرجع نفسه.

ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء

وفي الوقت نفسه قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات، ودعمت هذه المراكز بجهاز" سيف"، وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق، بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم" شبكة فرس البحر "لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية وهو شبكة سريعة لمراقبة البحر، ويعتبر هذا النظام رائدا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، إذ لأول مرة في التاريخ تتبادل دول المنطقة معلومات بينها، عبر إشارات أقمار صناعية لمراقبة حركة قوارب المهاجرين غير الشرعيين وأيضا تهريب المخدرات عبر البحر، ويسمح النظام الجديد بتوزيع المعلومات المستمرة حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومواقع واعتراض القوارب المشبوهة بالإضافة إلى تنسيق عمليات الإنقاذ عبر ربط الاتصال بالشرطة في كل بلد .[1]

اتفاقيات إعادة الإدخال:

اتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية هي اتفاقيات مفروضة من البلدان الأوروبية على البلدان المجاورة في جنوب المتوسط وأوربا الشرقية، وتسعى البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع البلدان سالفة الذكر حتى

[1]– فريجة لدمية، مرجع سابق، ص116.

تصبح مواجهة الهجرة غير الشرعية من أسس هذه الشراكة ، وينص هذا النوع من الاتفاقيات على تعهدات متبادلة بين طرفين موقعين تتعلق بإعادة مواطنيهما أو مواطني دولة ثالثة دخلوا إلى أراضي احد الطرفين بصورة غير شرعية وغير قانونية.

وفي إطار السياسة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي للتوقيع على اتفاقيات إعادة الإدخال أو اتفاقيات التعاون التي تتضمن بنود إعادة الإدخال التي عقدت مع دول الجنوب، التي وقعت سنة الـ 2000 مع الدول الإفريقية وبحر الكاريبي، فإن اتفاقية كوتونو والمحيط الهادي تمثل تاريخا مهما فالمادة 13 من الاتفاقية تتضمن فعليا بندا قياسيا لإعادة الإدخال ينص على أن "كل دولة طرف تقبل بإعادة وإعادة إدخال أي من مواطنيها الموجودين بصورة غير قانونية لتي ينبغي أن تقوم عليها الكبرى في أراضي" دولة طرف أخرى" بناء على طلب تلك الدولة وبدون مزيد من الشكليات" كما يفتح هذا النص المجال لإمكانية اعتماد " أي من الأطراف إذا دعت الضرورة "ترتيبات لإعادة إدخال مواطني دولة ثالثة أو أشخاص عديمي الجنسية.[1]

مسار برشلونة:

لقد تم التأسيس لهذه الشراكة في ديسمبر 1994، ففي الدورة التي عقدت فيها بمدينة "أيس الألمانية" صادق المجلس الأوروبي على الأسس الكبرى التي ينبغي أن تقوم عليها

[1]– منظمة العفو الدولية، "موريتانيا "لا أحد يريد أن يهتم بأمرنا" عمليات الاعتقال والطرد الجماعي للمهاجرين الذين يمنعون من الدخول إلى أوروبا على الموقع: impact22.amnesty.org/ar/region/mauritania

الشراكة الجديدة وعبر فيها لأول مرة عن وجود استراتيجية طويلة المدى لأوروبا في حوض المتوسط وتقوم على فكرة أساسية تمثل في اعتبار البحر الأبيض المتوسط عنصرا أساسيا لتحقيق الأمن داخل أوروبا، فلأمن الأوروبي مرهون بأمن وأمان جيرانه في الجنوب وذلك نظرا للقرب الجغرافي وكثافة العلاقات بين دول الضفتين وهي الأسس التي تم تأكيدها بمدينة كان الفرنسية في جوان 1995، حين صادق المجلس الأوروبي على اقتراح المفوضية الأوروبية بناء شراكة أوروبية متوسطية ليأتي في الأخير المؤتمر المنعقد في 27 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة الاسبانية، قد كان منعطفا هام في مسار العلاقات بين أوروبا ودول الجنوب.[1]

ترتكز الشراكة السياسية على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط، من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني فيه، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون فيما بينها، وعلى مواصلة الحوار السياسي المتين واحترام مبادئ القانون الدولي، وأكدت ضرورة الاستقرار الداخلي لدول المنطقة. ولم يكتمل مؤتمر برشلونة إلاّ بمؤتمر أورو–ميد في 10 ديسمبر 1995 الذي جاء ليؤكد ويوسع الأسس التي جاءت فيه، ورغم أنه مؤتمر غير حكومي، إلاّ أنه ضم الفاعلين الحقيقيين للشراكة الأورو متوسطية، وفي البيان الختامي لهذا المؤتمر دعا من خلاله الى

[1]– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ،100.

دراسة الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر وبصفة عامة فإن مسار برشلونة ينطلق من هدف أساسي: [1]

– إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن: فاستقرار وأمن خوض المتوسط هو غاية مشتركة وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنتظم كآلية لتحقيقها، والتزم الجميع في إطار إعلان المبادئ باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمساهمة في الحفظ على الأمن الإقليمي.

– ترقية الأمن الإقليمي: تمت مجموعة من الإجراءات بهدف منع إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وجعل منطقة إفريقيا خالية من أسلحة الدمار الشمال وبناء نظام أمني إقليمي يحتوي على مفهوم الأمن الشامل.

الاتحاد من أجل المتوسط

انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا، فرنسا وإسبانيا، يوم 20 ديسمبر 2007، وأتى بعدها المؤتمر بنداء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى مؤتمر تأسيسي تام يومي 2003، ومقره مدينة برشلونة الأهداف:

– تقوية التكامل الإقليمي بين الدول الأورومتوسطية، والتأسيس للسلام والديمقراطية والتعاون بين مختلف الأطراف بالمنطقة.

[1]– مصطفى بخوش ،المرجع السابق، ص101.

– تنفيذ وتنسيق المشاريع التي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي: كقضية الهجرة غير الشرعية، دعم الطاقات البديلة، تطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

– الحفاظ على استقرار المنطقة، والمحافظة على مصالح الأعضاء.

– احترام التعاون بين الأطراف وليس الاندماج[1].

– وفي سنة 2009 كان مسار الاتحاد من أجل المتوسط وتطويره معرقل بسبب الظروف السياسية الصعبة[2].

وقد أثرت حدثان بارزان سنة 2009 على تطوير مسار الاتحاد من أجل المتوسط، أولهما النزاعات الكبرى في المنطقة وثانيهما الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

وأيضا مشكل عرقلة إسرائيل للجامعة العربية في إكمال مهامها كمراقب دائم في كل الاجتماعات التي تتم في الاتحاد بسبب عدم موافقته على ذلك[3].

ولم تستأنف الأنشطة إلاّ في 25 جوان عند انعقاد المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية المستدامة في باريس ولقاء وزراء الاقتصاد والمالية ويتم تفعيل الاتحاد من جديد.

---

[1] –http://opened:ahub.com/ar/ev-basics/european-neighbourh-1ood-policy/

[2] – www.aljazeera.net.

[3]– سنان فلورنس، الكتاب السنوي، للبحر الأبيض المتوسط، عمان، الأردن: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط 2010، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www./emed.org/publication/historic-de-publication/anvari-de-la-Mediterania.

وفي 2010، حدثت إصلاحات كثيرة في الاتحاد من أجل المتوسط، فهناك توجه نحو انفراد الدول المتوسطية، بما هو متوسطي وإسقاط مبدأ الشرقية كخاصية أساسية للشراكة.

إن إطلاق مشاريع كبرى، إقليمية متعددة الأطراف ومتوسطية لها إيجابيات تجعل الشراكة ملموسة أكثر برغماتية أيضا، بالنفع على الناس وتحظى باهتمام الرأي العام، مثل مشاريع تطوير الطاقات البديلة، تنقية البحر المتوسط وتشجيع الاقتصاد، عن طريق دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، ذات قوة تأثير كبيرة على التنمية الاقتصادية في المنطقة تعمل على تسهيل المبادلات وتنقل الأشخاص والممتلكات برفع الاندماج الفعلي في المنطقة برمتها، لكن ذلك أدى إلى تهميش القضايا السياسية[1].

[1]– سنان فلورنس، المرجع نفسه، ص 62.

الاستراتيجية الاقتصادية:

سياسة الجوار الأوروبي

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) إستجابة للرغبة في توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004، وبالتالي تغيير الفكرة بشأن دول الجوار والحدود الخارجية، وهؤلاء لهم تطلعات مختلفة للمستقبل، وتتمتع سياسة الجوار الأوروبية بمكانة خاصة في سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CCSP) للاتحاد الأوروبي، وهي تهدف إلى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة، ومساعدة البلدان التي يمر بأزمات في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحالية أي القيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل أساس مشاركة الاتحاد الأوروبي وتتم إدارة سياسة الجوار بشكل مشترك من قبل الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسّع في مفوضية الأوروبية والدول المشاركة في هذه السياسة هي: أرمينيا، أقزبجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا، أكرانيا، الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس[1].

- أهداف السياسة:

- دعم التنمية المستدامة على كلا الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبية.

[1] -http://opened:ahub.com/ar/ev-basics/european-neighbourh-1ood-policy/

– ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا من الجانبين في مناطق الحدود المشتركة.

– معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة.

– تأمين وضمان حدود أمنة.

– ترقية التفاعلات "من الشعب وإلى الشعب" المحلية عبر الحدود.

– الحكم الرشيد والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان[1].

*** الأوليات المشتركة المقترحة للتعاون:**

1– التنمية الاقتصادية من أجل ترسيخ الإستقرار:

أشار الشركاء المشاركون في الاستشارات إلى إهتمام الكبير بالاتحاد الأوروبي كشريك في التنمية الاقتصادية والتحديث، والاستثمار وتطوير خيارات العمل للشباب وهذا المرتبط بالاهتمام القوي والمستمر بالتنقل واحتمالات السفر والعمل في الاتحاد الأوروبي.

أ– التجارة:

– إيجاد منطقة إقتصادية مع من أبرموا اتفاقيات مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة.

[1] – http://www.regione.sardgna.it/documenti/1-64-20070627-21515849.pdf.p2.

– إتفاقيات تجارة أخف وأكثر مرونة مع من لم يبرموا اتفاقيات مناطق تجارة حرّة عميقة وشاملة.

– دعم العلاقات التجارية والتفضيلية مع إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، وكذا بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات (الزراعة، الجمركة، الإدارة، الصحة والغذاء) وذلك لدخولها الأسواق الأوروبية.

ب– التحديث الاقتصادي وروحية المبادرة:

– دعم الإصلاحات التي تؤدي إلى بيئة أعمال وإستثمار أفضل.

– دعم النمو خلال دعم المؤسسات الصغيرة وتحديث القطاعات وتنويعها.

جـ– العمال والتوظيف: التركيز على الشباب:

– التركيز على الوظائف والمهارات خصوصا الشباب.

– التركيز على التدريب المهني وحوافز جديدة لتداول الأدمغة.

د– الشركات من أجل النمو:

– تطوير الشركات لدعم الاستثمار والتحديث الاقتصادي.

– أحلاف جديدة للقطاع الخاص والاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء ومؤسسات التمويل الدولية دعما لإستراتيجيات النمو أو الوظائف أو الشباب[1].

هـ– النقل والترابط:

– توسيع شبكة النقل عبر الأوروبية إلى الشركاء الشرقيين.

– تحديد شبكات إقليمية في الجنوب لتضمينها في المبادئ التوجيهية لشبكة النقل عبر الأوروبية.

برنامج ميدا

تم انشاء برنامج ميدا بناء على القانون رقم 69/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23الذي يحدد كيفية تسيير البرنامج من طرف اللجنة الاوروبية ،و قد تم تعديله بالقانون رقم 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07 ليعدل مرة اخرى عام 2000، ويهتم البرنامج بالمجالات الاتية:

اجراء التعديلات الهيكلية:

يتمثل في المبالغ المقتطعة من ميزانية الاتحاد الأوروبي والموجهة الى موازنة الدول التي أبرمت اتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية.

[1]– eeas–Europa.ev/ archives/ docs/ enp/ document/ 2015/ 151118.joint –comunication= review– of– the– enp. ar. pdf. p08–10

-مساندة المرحلة الانتقالية للدول المغاربية وترقية القطاع الخاص ،و تمول المشاريع التالية:

-اصلاح الجهاز المصرفي والمالي.

-انشاء مراكز استشارية للمؤسسات الاقتصادية.

-تكوين صناديق لجمع الموارد المالية

وينقسم برنامج ميدا الى مرحلتين: امتدت الأولى من 1996-1999 والتي خصصت لها 3.4 مليار يورو والثانية 2000-2006 بقيمة 5.35 مليار يورو.

البنك الاوروبي للاستثمار:

تتمثل مهمته في تحقيق الاهداف المالية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في تمويل المشاريع الأوروبية الطويلة الجل داخل المنطقة وأهم الطرق التي يستخدمها للتمويل هي:

قروض موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تدعيم رأس المال ومنح قروض مباشرة (القروض الفردية) لا تتعدى مبلغ 25 مليون يورو.

المطلب الثاني: استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة:

-الاستراتيجية السياسية والأمنية:

بدأ التعاون الأمني بين الدول الأوروبية، بعد توقيع هذه الدول معاهدة الوحدة الأوروبية المعروفة بمعاهدة ماستريخت في العام 1992. وقد سهّلت هذه الاتفاقية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والسلع والخدمات بين حدود هذه الدول، ما دفع المنظّمات الإجرامية إلى توسيع نطاق أنشطتها ليشمل مختلف الدول الأعضاء في المعاهدة. وقد عمد الاتحاد الأوروبي إلى مكافحة المخدرات، إذ أنشأ في العام 1993 وحدة المخدّرات الأوروبية داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي. وتمثلت مهماته بتبادل المعلومات في مجال المخدرات وغسل الأموال وتبادل المعلومات في مجال الأنشطة الإجرامية المنظّمة التي تمتد آثارها إلى دولتين فأكثر. والأنشطة الإجرامية الداخلة في نطاق هذه الوحدة هي الاتجار غير المشروع بالمخدرات، شبكات الهجرة غير الشرعية، تهريب السيارات المسروقة، ثم أضيف إليها في العام 1996 جرائم الاتجار بالأشخاص[1]. وفي العام 1999، أسّست اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي وحدة خاصة مسؤولة عن جرائم الاحتيال الواقعة ضد مصالح الاتحاد الأوروبي المالية، ووحدة مكافحة الغش التي تعمل على تطوير الاستراتيجية الرامية إلى

[1]– دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، نقلا عن الوقع:
http://www.lebermy.cov.blar/content/

مكافحة الجريمة، إلى جانب حماية عملات الاتحاد الأوروبي من التزييف. وقد أبرم الاتحاد الأوروبي عدة اتفاقيات في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة منها:

– اتفاقية حول تسهيل إجراءات المجرمين بين الدول الأعضاء، وقد تبنى هذه الاتفاقية المجلس الأوروبي في العام 1995.

– معاهدة الاتحاد الأوروبي حول المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية في العام 1997. وفي مجال مكافحة الفساد، تناول رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في العام 1997 مشكلة الفساد بين موظفي الجماعة الأوروبية وطرائق معالجتها.

أدت التطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى رغبة الإتحاد الأوروبي في أن يكون له دور سياسي يتناسب مع قدراته كقوة اقتصادية عالمية بعد التكامل الأوربي.

عقد مجموعة من لقاءات القمة لنفس الغرض، وكانت الدعوة الاولى في 1990 لعقد مؤتمر الامن والتعاون في المتوسط، بعدها قمة لشبونة عام 1991 ثم قمة كورفو 1994 وفي قمة آسن بألمانيا خرجت بـ:

– إقامة مشاركة بين الاتحاد الأوربي ودول لمتوسط لتحقيق الامن والسلم والاستقرار والتكامل، وذلك عن طريق:

– إقامة حوار سياسي نشيط يهدف إلى تحقيق الامن السلم بالمنطقة.

– إقامة منطقة اقتصادية أورومتوسطية.

- لإقامة مؤتمر برشلونا الذي يهدف إلى المشاركة السياسية والامنية، المشاركة الاقتصادية والامنية، الاجتماعية، الثقافي والإنسانية.
- التعاون في مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة
- إقامة الشراكة بين الاتحاد الاوربي والدول المغاربية في مختلف الميادين.
- الدعوة الى ضرورة بناء دولة القانون كأساس للاستقرار في الدول المغاربية واصلاح العلاقات السياسية بين الدولة والمواطن.[1]

الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية:

سعت دول الاتحاد الأوربي منذ بروزها كقوة اقتصادية دولية إلى إرساء الأمن والسلم والتعاون، فرغم الخلافات والصراعات التي تعرضت إليها المنطقة في فترات متعددة، إلا أن ذلك لم يحول دون التوصل.

- إنشاء منطقة تجارية حرة
- إقامة سوق موحد في بداية 1993 وسريان اتفاقية مايسترخت (1992) في نوفمبر 1993
- تطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية
- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون المركزي الموجه
- ضرورة الحوار بين الثقافات والحضارات والتقريب بين شعوب المنطقة
- تعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية.[2]

[1]– علي الحاج، سياسات دو الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، دراسات الوحدة ة العربية، الطبعة الاولى، 205، ص 272

[2]– دخالة مسعود ، العلاقات الأوربية الافريقية وبرز المنافسة الأمريكية بعد الحرب البادرة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2004–2005)، ص 104–106.

المبحث الثاني: استراتيجيات الدول المغاربية في مكافحة التهديدات الامنية الجديدة

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمنية والسياسية

ظهرت محاولات الدول المغاربية في مكافحة التهديديات في شكل ندوات ومؤتمرات واجتماعات لدراسة الملفات الامنية الشائكة التي تهدد هجه البلدان بالإضافة الى التعاون العسكري وتبادل المعلومات حول مختلف التهديدات المشتركة.[1]

فيما يخص التعاون الاستخباراتي والامني تم تعزيزه بعد اجتماع طرابلس 2007/04/23 لمواجهة تهديد القاعدة، حيت اعتمدت بلدان المنطقة نظاما جديد لتعزيز التنسيق بين الأجهزة الاستخبارية له، كما تم الاتفاق خلال هدا الاجتماع على الية جديدة لمناقشة قضايا مختلفة أبرزها مكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية، كما اعتمدوا على خطة لتبادل المعلومات والتعاون في ملاحقة التنظيمات المسلحة في المنطقة.[2]

من جهة اخرى تم انشاء القوة العسكرية لشمال افريقية واستغلالها حيت ترأست الجزائر رسميا السنة الاولى لإطلاق القوة الافريقية الجاهزة الخاصة بمنطقة شمال افريقية حسب ما

[1]– مشروع قانون جديد لمكافحة الارهاب، 2010/01/13، نقلا عن الوقع:
http://www.magharibia.com

[2]– محمد غربي، الهجرة غير الشرعي في منطقة البحر الابيض المتوسط، لبنان، دار الروافد الثقافية، ص87.

أعلن عنه في اللقاء الدي جمع رؤساء أركان جيوش الدول المشاركة في أبريل2007، بما في دلك الصحراء الغربية.

وحسب اتفاقية دول الاتحاد ،فان أولوية القوة الجاهزة هي المساعدة على بسط الأمن والاستقرار في القارة ،حيت ستتشكل من الية عسكرية (15 ألف جندي)، وتكون احدى أولوياتها محاربة الارهاب والجريمة المنضمةَ في المنطقة.

أما بالنسبة الى الهجرة غير الشرعية فاتخذت تدابير احترازية ووقائية عن طريق تشديد الحراسة على الحدود التي تسهل عملية الهجرة من خلال انشاء أجهزة المتمثلة في:

- حراس الحدود: المتواجدة على طول الشريط الحدودي.
- حراس السواحل: مهمتها حراسة الحدود البحرية .
- شرطة الحدود: مهمتها مراقبة عبور الأشخاص والبضائع على مستوى البحر البر والجو.[1]

المطلب الثاني: الاستراتيجية القضائية والقانونية

اعتمدت دول المغرب العربي ترسانة متعددة الأبعاد تتضمن قوانين وتشريعات تهدف الى منع التهديدات في المنطقة.

[1]–دخالة مسعود، المرجع السابق، ص 104.

فمن حيت التزامات كل دولة من دول المغرب العربي الاعضاء، في اطار الاتفاقية الافريقية تم تحديد 3 أنواع من الالتزامات في هدا الشأن مراجعة القوانين الوطنية وتجريم الأعمال الارهابية وجعلها قابلة للعقوبات بعقوبة ملائمة، واعطاء الأولوية للتوقيع أو التصديق على، أو الانضمام الى كافة الاليات الدولية الرفقة بالمعاهدة، وتنفيد الأعمال اللازمة لتطبيق الاتفاقية بما في دلك سن التشريعات وانشاء محاكم جنائية لأعمال معينة وفق ما هو مطلوب بموجب الاليات الدولية المعنية.

أما فيما يخص تسليم المجرمين: وحسب المادة 31 من الاتفاقية الخاصة بالتعاون المتبادل في الميدان القضائي بين الجزائر والمغرب المصادق عليه بأمر رقم 68-69 ،نصت على تعهد الطرفان المتعاقدان بأن يسلم كل منهما الاخر حسب القواعد والشروط المحددة، الأفراد المقيمين في تراب احدى الدولتين ،و المتابعين والمحكوم عليهم من طرف السلطات القضائية التابعة للدول الأخرى.

وتخضع لنفس الأحكام اتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القانوني والقضائي بين الجزائر وتونس المصادق عليها بمقتضى مرسوم رقم 63-450 بالإضافة الى الاتفاقية التي تتعلق بالتعاون القضائي بين الجزائر وموريتاني.[1]

[1]-سميرة باسط، الاستراتيجية لجزائرية لمكافحة الإرهاب، 1999-2014، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015)، ص 107.

وهناك أيضا تدابير ردعية باعتبار الهجرة الغير شرعية جريمة ويعاقب عليها القانون بالسجن لمدة ستة أشهر كما نص على أن أقصى العقوبات بالنسبة للمتورطين في الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة ب عشرة سنوات في أسوء الحالات.

الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية:

يشكل العامل الاقتصادي دافعا هاما من الدوافع التي تحرك الجرائم من ارهاب الجرائم المنظمة في المغرب العربي، وحالة المغرب العربي يمكنان تخلق ظروف للتطرف.

فمثلا الارهاب هدفه تدمير المنشآت الاقتصادية، التي تعتمد عليها الدولة في اقتصادها.

في المغرب (2005) كشف الملك محمد السادس عن خطة للتنمية تصل تكلفتها الى (114.3 مليون دولار) تهدف الى التطوير والقضاء على جدور التطرف والارهاب، ومعالجة سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من جدورها، كخلق فرص العمل والقضاء على البطالة وتوزيع السكنات للمواطنين.

وغلق المساجد الغير مرخص بها وفرض حظر على المكتبات والأشرطة والأسطوانات التي تنشر التفسير المتطرف للإسلام.

اما **تونس** فقد شنت حملة لتحسين نوعية حياة التونسيين اقتصاديا واجتماعيا، وقد سجلت هده الاستراتيجية نجاحا في 1990،و كانت تونس الأقوى اقتصاديا في شمال افريقية، وهي دولة بدون موارد للنفط.

وتوفرت على معايير التعليم العالي، وارتفاع معدلات المنازل (75%) أعقاب اطلاق النار في 2006.

و كذا وضع استراتيجيات واجراءات رقابية نفدتها وزارة الشؤون الدينية للقيام بالإصلاح الديني، ومنع التجمعات التحريضية.

أما بالنسبة للجزائر، فلقد عملت أيضا على مشاريع اقتصادية من أجل التنمية وتعزيز التعاون، وحماية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والتفافية، فمثلا عملت على تأمين السكان في المناطق النائية والمعزولة، ومساعدة الشرطة والدرك الوطني في انجاز مهامهم.[1]

ولكن على الرغم من فعالية الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التهديدات الا أنه لا يمكن حليلها تحليلا كاملا، خاصة بالنسبة للإرهاب فالتجربة الجزائرية مختلفة عن الموجودة في البلدان الأخرى.

[1]– عمر بلوم، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب ، 1992–2015، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014–2015)، ص7.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أنه ومنذ نهاية الحرب الباردة ،قامت دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي باستراتيجيات لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة(الارهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة) وتعاونت فيما بينها تعاونا ملموسا ،رغم التحديات والصعوبات التي واجهتها الا أنها حققت بعض النجاح، ولكن فشلت في معظمها بسبب عدم التوازن بين الضفتين واختلاف الأهداف المرجوة من هذه الاستراتيجيات المقامة، والمخاوف اتجاه بعظها البعض، وتحقيق الأمن والسلم المرجى تحقيقه يعتبر نظرة تفاؤلية تسعى اليها دائما دول المنطقة.

خاتمة

خاتمة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، و يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب الباردة. من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم، و كيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في المنطقة المغاربية، هذه المنطقة التي لم تبق بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي والحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت الدول المغاربية مصادر جديدة لتهديد أمنها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، ومحاولة وضع الاستراتجيات المناسبة لمواجهتها والحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي وكذا مفهوم الأمن، ومن خلال هذه الدراسة، توصلنا في هذا الإطار إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

-إن مجموعة المفاهيم التي وضعتها بين أيدينا جملة السياقات الفكرية والنظرية للدراسات الأمنية أفرزت عدة تعاريف لمفهوم الأمن ، غير أن المتفق عليه بين مختلف

الدارسين هو أن الأمن يتضمن التحرر من التهديد أو الخوف، مهما اختلفت أشكاله ومصادره.

-عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب الباردة، تحولا في مضمونه، حيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية، طرح جديد للأمن من زاوية مغايرة، حيث أصبح الحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، وتطورت هذه النظرة مع النظريات والمقاربات النقدية من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعرف مصادر جديدة ومعقدة للتهديد منها :قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض...، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات واستراتجيات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من التهديدات، التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

-هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعادا متنوعة:اقتصادية واجتماعية، سياسية وأمنية و بيئية وعلى مستويات متباينة مع وجود حد أدنى بين هذه المستويات.

-إن المنطقة المتوسطية كانت و لازالت كنموذج بارز للسياسات الأمنية الأوروبية، نظرا لأهميتها الإستراتيجية، كونها نقطة تماس والتقاء بين ثلاث قارات إذ تصل بين أوربا وآسيا وتعتبر بوابة لإفريقيا وتربط بين غرب العالم العربي من خلال اتصاله المباشر بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية كونها تحتوي على ثروات إستراتيجية تعد حيوية

بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، خاصة النفط والغاز اللذان تزخر بهما المنطقة المغاربية.

– نظرا لهذه المعطيات، عرف مسار العلاقات الأورو متوسطية خلال الفترة المعاصرة عدة مبادرات تعاون، إلا أن الواقع فرض علاقات" غير متوازنة "بين أوروبا موحدة، وبين مغرب عربي مفكك، ومجمل هذه المبادرات كانت أوروبية طغى عليها عامل التبعية لشمال متطور وجنوب متخلف مما جعل من هذه الأخيرة أن تكون مستهلكة لا مشاركة.

–فبالنسبة للسياسة المتوسطية الجزئية، سبق وأن أشرنا إلى أنها اتسمت بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، واعتمدت أدواتها على التفضيلات التجارية فقط، وجاءت خالية من المساعدات المالية والفنية والعلمية.

–أما فيما يخص السياسة المتوسطية الشاملة، فإن تقييم اتفاقياتها يجب أن يرتكز على ما تضمنته هذه الاتفاقيات من أهداف، بالإضافة إلى الاعتبارات التالية:

–مقدار مساندة الاتفاقيات بمساعدات مالية من ميزانية الجماعة الأوروبية، وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

–القدرة على تشجيع صادرات الدول المتوسطية عامة، وإلى الجماعة الأوروبية خاصة، ومن ثم تشجيع الاستثمار الأجنبي للاستفادة من فرص التصدير إلى أوربا.

-وعلى الرغم بما تميزت به السياسة المتوسطية المتجدّدة للاتحاد الأوروبي، من مشاريع تتعلق بالبيئة والبحث، بالإضافة إلى برامج التعاون اللامركزي التي تنفذ إلى المجتمع المدني مثل الجمعيات المحلية والجامعات ومعاهد التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية الصغرى، التي تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة .إلا أنها بقيت موجهة أساسا بالمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق إستراتيجية فعلية لتنمية متضامنة .رغم تأكيدات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الضفة الجنوبية، وهذا ما أشار إليه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في جوان 1992 ، الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن و الإستقرار في تلك المناطق.

-و إن كانت اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995 ، من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين .فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وبناءا على هذا أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، إلا أحسن صيغة لتعامل الدول المغاربية مع نظيرتها في الضفة الشمالية، كونها أنه يبقى حوار 5 + 5 بعيدة عن التأثيرات السلبية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

-إن بروز مصادر تهديد جديدة والمتمثلة في ثلاثية الإرهاب، الهجرة الغير الشرعية و الجريمة المنظمة ،جعلت البعد الأمني يسيطر على مسار العلاقات الأورومغاربية، ومما زاد من صعوبة معالجة هذه التهديدات أنها لم تلق نفس الإدراك من كلا الطرفين (الجنوب والشمال).

-رغم القيود والتحديات التي تواجه التعاون الأورو متوسطي، والموجودة على مستوى كل ضفة، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أورومتوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفاق ستحمل معها النجاح الذي سيعزز التعاون والاندماج لاقتصاديات الدول المتوسطية، ويساهم في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين .لذلك يجب أن تكون النية صادقة و الإرادة السياسية صلبة، لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

مهما تعددت مصادر التهديدات في المنطقة المغاربية من داخلية إلى إقليمية أو عالمية، فإن مسألة الشرعية التي تعاني منها كل الدول المغاربية دون استثناء وغياب المشاركة السياسية تبقى من العوامل الرئيسية التي أدت إلى بروز تهديدات حادة ومستعصية الحلول، نتيجة الأداء السياسي والاقتصادي للدول التي تنتج الفقر والإقصاء والتهميش وشل حركة مؤسسات المجتمع المدني، مؤدية في ذلك إلى تغذية التطرف واحتمالات ظهور حركيات للعنف السياسي وضعف الإستقرار والتجانس الاجتماعي، وعلى مستوى الوضع الاقتصادي إلى بروز ظاهرة الاقتصاد غير المنظم في ظل تطبيق الانفتاح الاقتصادي، وهو ما عاد بالسلب

على الأمن الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية، فالعنف السياسي مرتبط بانسداد الاتصال التفاعلي بين النظام السياسي والمجتمع مما يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويعيق عملية التواصل بين الأفراد والدولة بحيث يضعف التفاعل الإيجابي ويحبط كل محاولات التنمية التي لا يمكن تحقيقها سوى بالعمل ألتشاركي بين جميع مكونات المجتمع.

–زد على ذلك ما تشهده المنطقة من تطورات أمنية متسارعة وخطورة الوضع في الساحل، جعل البلدان المغاربية محاطة بجملة من المخاطر، وأبرزها الأزمة الليبية وما حملته معها من عناصر التهديد والتوتر على منطقة شمال إفريقيا بأسرها، نتيجة الانفلات الأمني الخطير الذي عاد بالتدفق الكبير للأسلحة على المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية، إضافة إلى الأزمة السياسية التي تمر بها تونس بسبب التطرف السياسي الحاد بين الأطراف السياسية وعدم التوصل إلى توافق سياسي ينهي هذه المرحلة الانتقالية الحساسة .كل هذه العوامل ا زدت من صعوبة التوصل إلى تصور مشترك لمواجهة هذه التحديات الأمنية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. إبراهيم علي محمد أحمد، **فقه الأمن والمخابرات**، الرياض ،جامعة نايف، العربية للعلوم الأمنية، ،١٤٢٧
2. الرشيدي أحمد وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2003.
3. فلاح العموش أحمد، **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، دراسة من منظور لكاملي، دراسة في كتابة مكافحة الإرهاب، الرياض**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1994.
4. فلاح العموش أحمد، **مستقبل الإهراب في هذا القرن**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٢هـ- 2002م.
5. أحمد محمد رفعت، **صالح بكر الطيار، "الإرهاب الدولي"**، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1998.
6. أحمد محمد يوسف حرية، **الإرهاب والأمن الجنائي الظاهرة الإجرامية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

7. ياسين أحمد، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، عمان، الأردن، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

8. التل أحمد يوسف ، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي**، عمان، دائرة، المكتبة الوطنية، ط1، 1998.

9. عطية إدريس، **الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، 1432هـ- 2011).

10. صالح أديبة، **الجريمة المنظمة (دراسة قانونية مقارنة)**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.

11. أعمال ندوة، **الإرهاب والعولمة**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٢هـ- 2002م.

12. قدور أعمر، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، القاهرة، مكتبة مديولي، 1994.

13. برباش رتيبة، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي**، مقاربة إستراتيجية،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012). (غير منشورة).

14. تامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985.

15. جمال زايد هدل أبو عين، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، ط1، علم الكتب الحديث، 2009.

16. ساسي جمال ، **مصادر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط**، أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق جامعة قسنطينة، 39-30 أفريل 2008.

17. حسن حسن، الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، **على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق، 2014.

18. جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ،ط1، 2004.

19. جيمس دورني وروبرت بتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الوحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

20. حسنين المحمدي بوادى، **المنظومة الأمنية في مواجهة الإرهاب، الأساليب الأمنية المستحدثة لمواجهة الإرهاب**، الإسكندرية، دار الفكر، الجامعي، ط1، 2007.

21. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الإرهاب والتطرف، (من منظور علم الاجتماع)**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

22. خليفة عبد السلام الشاوش، **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**، دار جرير للنشر والتوزيع.

23. خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، ٢٠٠٧م- ١٤٢٧هـ.

24. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، القبة ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القديمة، ط1، الجزائر، 1428هـ- 2007م.

25. المصري خالد، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية (قسم العلاقات الدولية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، المجلد 30، العدد الثاني (2014.)

26. زكي الطويل رواء، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٣.

27. حداد ريمون، **العلاقات الدولية (نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية)**، بيروت، دار الحقيقية، 2000.

28. حداد ريمون، **العلاقات الدولية، (نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية)**، بيروت، دار الحقيقة، 2000.

29. قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعظلة التطبيق في العالم العربي**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع169، 2012.

30. شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.

31. محمود محمد صباح، **الأمن الإسلامي، دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مركز الدراسات والبحوث العلمي، ط1، 1993م.

32. صديقي عبد الرحيم، **الإرهاب**، دار شمس المعرفة، 1994

33. صلاح محمد عبد الحميد، **الهجرة، "الطرق، الأسباب، الآثار، الجيزة"**، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

34. طرق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000

35. عبد الفتاح عجوة عاطف، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريس، 1986.

36. عبد المنعم سعيد "**الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد**"، مجلة سياسة دولية، ع، 112 (أكتوبر 1995).

37. جندلي عبد الناصر، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة الفكر، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،العدد الخامس.

38. بن عنتر عبد النور وآخرون، حلف شمال الأطلس في عامة الستين... نظرة استشرافية... موقع العالم الإسلامي فيها.

39. عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، (الجزائر، جامعة قسنطينة، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، 2008).

40. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

41. عثمان حسن محمد نوري وآخرون، "الهجرة الغير الشرعية والجريمة الرياض"، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 2008.

42. عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، قضايا معاصرة، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2005

43. عزام محمد الجويلي، الإرهاب السياسي وأحكام الشريعة، الأردن، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2014م- 1435هـ.

44. عيسات فضيلة، **الأمن الإنساني في السياسات الخارجية الكندية بين الخطاب والواقع**، 1996- 2010.

45. عيسات فضيلة، **الأمن الإنساني في السياسة الخارجية الكندية بين الخطاب** والواقع، 1996- 2010.

46. فتوح أبو دهب هيكل، ال**تدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014.

47. فرغلي هارون، **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**، سلسلة الوافي الثقافية، العدد (٢)،

48. قصي طارق، **الإرهاب ثقافة الخوف**، بغداد، مطبعة ليث فيصل للطباعة المحدودة ، 2013.

49. كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية**، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، 1999.

50. كورانا يوسف ، **جريمة الإرهاب والمسؤولية المترتبة عنه في القانون الجنائي الداخلي الدولي**، العراق، منشورات مركز كوردشتان للدراسات الاستراتيجية، 2008

51. كوركيس يوسف داود، **الجريمة المنظمة**، عمان، الأردن، دار الثقافة، 2001.

52. مارتين غريفيش، تيري أوكلاهن، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي مركز الخليج للدراسات، 2007.

53. مازن شندب، داعش "**ماهيته، نشأته، إرهابه، أهدافه، إستراتيجيته**"، لبنان، الدار العربية للعلوم، ط1، 1435هـ- 2014م.

54. مجموعة مؤلفين، **الجريمة المنظمة و أساليب مواجهتها في الوطن العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014م.

55. مجموعة مؤلفين، **الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي**، الحامد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، (بدون سنة).

56. محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، ٢٠١١.

57. محسن عبد العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، ١٤٣٢- ٢٠١١م.

58. أبو العنين محمد (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2007-2008** ، القاهرة،

59. محمد المهدي شنين، **تحولات مفهوم الأمن الإنساني**، الأحد 10 يوليو 2010.

60. محمد عبد المطلب الخشن، **تعريف الإرهاب الدولي، بين الاعتبارات الأساسية والاعتبارات الموضوعية**، اسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007.

61. الترتوري محمد عوض، أغادير عوقات جويعان، **الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية**، دراسة الإرهاب، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 1426هـ-2006م.

62. محمد فاروق، **مكافحة الإجرام المنظم**، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية، 1409هـ.

63. محمد منذر، **مبادئي في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ- 2002م.

64. بسيوني محمود شريف، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2004،

65. مركز البحوث الإفريقية، الإصدار 05،أكتوبر 2008، .

66. بخوش مصطفى، **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات و الاهداف** ، القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006

67. ينون مصطفى، "**المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**"، ملتقى قسنطينة، 2008.

68. مطر عصام عبد الفتاح، **الجريمة الإرهابية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005.

69. الدليمي مفيد نايف، **غسيل الأموال في القانون الجنائي، دراسة مقارنة**، عمان، الأردن، دار الثقافة، 2006.

70. ممدوح شوقي، كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة، 1985.

71. منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

72. ميهوب يزيد، **مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي**،(رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2003/ 2004.)

73. ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**

74. ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان،دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

75. نزيه نعيم شلال، **الجريمة المنظمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون بلد، الطبعة الأولى، 2010 1- قصي طارق، **الإرهاب (ثقافة الخوف)**، بغداد، مطبعة ليث فيصل للطباعة المحدودة، 2013.

76. نعمان عبد الغني، "**الهجرة غير الشرعية" قوارب الموت والأحلام الشباب العربي**، لبنان، شبكة النبأ المعلوماتية، د.ع 2008.

77. هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011م.

78. هربت برلون، **نطاق التهديد غير العسكري**، من كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: فادي حمود آخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

79. يوسف محمد صادق، **الإرهاب والصراع الدولي**، دار سردوم للطباعة والنشر، 2013.

ثانيا: المجلات

1. فريجة أحمد ، أ. لدمية فريجة، ال**أمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون**، العدد الرابع عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، جانفي 2016، ص 159.

2. محي الدين يوسف خولة، **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

3. عبد الله الحربي سليمان، م**فهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.

4. كبابي صليحة، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**، مجلة العلوم السياسية، الجزائر،كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة، عدد 38، 2012.

5. ذقاع عادل، **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة**، دفاتر السياسة والقانون، باتنة، جامعة باتنة ،العدد 5 جوان، 2011.

6. أبو العينين محمود، **العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد الحرب الباردة** ، مجلة السياسية الدولية ، ع 40 ، أفريل 2000.

7. ن. سوكو، "43 مليار دينار لموجهة الفقر في 16 ولاية"، جريدة الخبر، العدد 4697، 06/05/08

ثالثا-الرسائل الجامعية:

1.أحميدي بوجطية بوعلي، س**ياسيات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جماعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009- 2010.

2.دير أمينة، **حالة أثر التهديدات البيئية على واقع الأمني الإنساني في إفريقيا – دراسة – دول القرن الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية -تخصص علاقات دولية وإستراتيجية- جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

3.بن قارة لامية، **المعضلة الأمنية في البحر المتوسط وانعكاسها على الأمن القومي الجزائري (فترة ما بعد الحرب الباردة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014- 2015.

4.تيباني وهيبة، **الأمن المتوسط في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

5.حلال أمينة، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2013- 2014.

6.حموم فريدة، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2003/ 2004.

7.حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011.

8.العايب خير الدين، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الجديدة**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 1995.

9.خالد معمري جندي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2007- 2008.

10. رداف طارق، الاتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2002.

11. سلمان زهرة، زعود ليدية، تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو-مغاربية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في الع. الس والع. تخصص علاقات دولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009- 2010.

12. سليماني زهير، زغدود ليدية، تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية (مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، 200- 2010).

13. سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995- 2008)، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو)، 2013.

14. سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995- 2008)**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو)، 2013.

15. فوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات إستراتيجية** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، .2012.

16. شكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنظمة المغاربية، 2001- 2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة الجزائر، 2014- 2015.

17. طبيب كمال، ظا**هرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو-مغاربية-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إستراتيجية ومستقبلية، جماعة الجزائر03، 2011- 2012.

18. عدنان محمد مبيضين، **دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية (1950- 2006)**، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007م.

19. عيسات فضيلة، **الأمن الإنساني في السياسات الخارجية الكندية بين الخطاب والواقع (1996- 2010)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011.

20. قريش سامية، **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، بدون تاريخ، ص 28.

21. قسوم سليم، الاتج**اهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، 1431هـ- 2010م.

22. قريب بلال، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات، الرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011.

23. لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدولي العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة (1991- 2008م)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2009.

24. مقدر منيرة، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون دولي عام وحقوق الإنسان، جامعة مولود محمد خضير بسكرة، 2014- 2015.

25. ناصر عامر، **الإنفجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 03، 2012/ 2013.

26. الكلوب وائل محمود، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)**، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، أيار 2011.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. الجريمة المنظمة وعلاقتها بالمعلوماتية على الموقع:

http://www.stortimes.com/?t=16194021

2. - منفي كريم، **الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا، دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، بن عبد الله، على الموقع:

http://www.droitetentrprise.org/web/ ?p=1585

3. -زكريا حسين، **الأمن القومي، استناد الدراسات الإستراتيجية**، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية، مصر ، على الموقع:

http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amankaoumi.htm

4. -تاكايوكي باما مورا، **مفهوم الأمن في نضرات العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زقاع على الموقع:

lhttp://www.politics-ar.com/ade/zeggagh/secpt.htm

5. الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها على المستوى الدولي، "منتدى قانون الإمارات ، على الموقع:

www.thenacmlaw.com/vb/t 2040.html Les différents types de terrorisme

كرسيضال نصون، **الهجرة**، البحرين، مجلة ثقافات، 2010، على الموقع:

terrorisme. Définition du http://hibapress.com/ details-38757.html

سنان فلورنس، **للبحر الأبيض المتوسط**، عمان، الأردن: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط 2010، نقلا عن الموقع: www./emed.org/publication/historic-de-publication/anvari-de-la-Mediterania

6. -تطور سياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي: نقلا على الموقع : www.webreview.dz/IMG/pdf/21-2.pdf

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Dominique, Bonne Jacques Scheibling, la méditerranée ; paris, Hachette livre, 2002.
2. Manne/ manrique GL (Lead, Judit Burna et autres) Méditerranéen flows into Europe : Migration and the EUS foreingn policy- Directorate-general for external policies, policy departement, march 2014.
3. Nathalie Berger, La politique européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspective, Bruxelles : Bruylant, 2000.
4. Ole Woeves, « Insécurité, identité : une dialectique dans fin », in A.M.Le Glonneg entre union et nation, L'Etat en Europe, Paris, Presse de sciences, Po, 1998.
5. Philippe Marchesen, les nouvelle menace : les Relation Nord-Sud des années, 1980 à nos jour, France, Paris: KALTHA, 2001 .
6. Radio afrikaina, L'immigration clandestine ou illégale : les motivations, les causes, les conséquences et les enjeux du moment
7. Thierry de Montbrial, Réflexions sur la théorie des relations internationales, In politique étrangère, 3/1999 .L'immigration clandestine- extrait du Armorin

http://www.ac.grenoble.fr/armorin.crest/beespip/spip.php?Article 254.

1. Amir Heinitz, Migration and Security in the eastern mideteranan
2. (DCAF) a center of security development and the rule of law, September, 2013.
3. Carolina Aguirre 333 Echeverri, the concept of security and the visibility of global governance 33 journal of international lqz.vol1,01;January-june 2010, Colombia, USA.

المعاجم:

1. le petit Larousse illustré (paris MAURY Imprimer sa MALSHERBES, juillet 2006.

فهرس الموضوعات

مقدمة 8

الفصل الأول

مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الأول: ماهية الأمن: خصائصه، أبعاده ومستوياته..... 17

المطلب الأول: تعريف الأمن 17

المطلب الثاني: خصائص الأمن وأبعاده 22

المطلب الثالث: المستويات المتعددة للأمن 36

المبحث الثاني: تطور الأمن في منظورات العلاقات الدولية من الأمن الصلب إلى الأمن اللّين. 38

المطلب الأول: الأمن حسب النظريات التقليدية الليبرالية والواقعية 38

المطلب الثاني: الأمن حسب النظرية البنائية 44

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاڤن 53

الفصل الثاني

تحول واتساع مدركات التهديد الأمني بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: الإرهاب والتحدي الأمني بين ضفتي شمال وجنوب المتوسط..... 63

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب وأسبابه 63

المطلب الثاني: أنواع ووسائل الإرهاب 73

المطلب الثالث: المنظور الأوروبي و دول المغرب العربي لمدى تأثير الإرهاب للأمن و إستقرار منطقة المتوسط 82

المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة 87

المطلب الأول: مفهوم الهجرة الدولية 87

المطلب الثالث: النظرة الأوروبية والمغاربية لطبيعة تهديد الهجرة غير الشرعية 94

المبحث الثالث: طبيعة تأثير الجريمة المنظمة على أمن دول شمال و جنوب المتوسط 104

المطلب الثاني: أنواع وخصائص الجريمة المنظمة..... 108

الفصل الثالث

استراتجيات مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة الاورومغاربية

المبحث الأول: استراتيجيات الاتحاد الاوروبي في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة الأورو مغاربية 123

المطلب الأول: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية 123

المطلب الثاني: استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة. 138

المبحث الثاني: استراتيجيات الدول المغاربية في مكافحة التهديدات الامنية الجديدة.. 141

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمنية والسياسية 141

المطلب الثاني: الاستراتيجية القضائية والقانونية 142

خاتمة 147

قائمة المراجع 154

فهرس الموضوعات 175